



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



مخاطر تمويل القطاع الزراعي في السودان وكيفية التغلب عليها
(دراسة حالة البنك الزراعي 2007 - 2018م)

**Agricultural Sector Financing Risk and How to
Overcome them in Sudan**
(A Case Study of Agricultural Bank 2007-2018)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي (تمويل)

إشراف الأستاذ :

الدكتور: علي أحمد الأمين

إعداد الدارس :

عمر عبد العزيز محمد رحمة

سبتمبر 2019م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الآية

قال تعالى :

(وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ
وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ
حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)

صدق الله العظيم
سورة الأنعام الآية
(141)

الإهداء

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي إلى من علمني أن أصمد أمام أمواج البحر
النائرة

إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي عالياً إفتخاراً به

والدي العزيز

إلي من حملتني ثقلاً ... ووضعت أماً وما اشتكت ... بل كان صبرها ملجئ
... ترضعني الحنان ... كم سهرت وتعتب ... إليك أيتها الغالية أهديك الحصاد

والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى من هم أقرب إلى من روعي إلى من
شاركوني حزن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري

أخوتي و... أخواتي

إلى الروح التي سكنت روعي فالآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتتطلق السفينة في عرض بحر
واسع ومظلم وهو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة
البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني

أصدقائي

إلى من كانوا ملاذي وملجئ إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من أفقدهم وأتمنى أن
يفتقدوني إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ومن أحببتهم بالله

طلاب قسم الدراسات العليا

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا علي إتمام هذا الجهد المتواضع بكرمه وعطائه الواسع الوفير.
ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نذكر بكل صاحب فضل فضله امتثالاً لقوله صلي
الله عليه وسلم: (من لا يشكر الله لا يشكر الناس).

أولاً: الشكر والإمتنان إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات
العليا، وكلية الدراسات التجارية، ذلك الصرح الذي مدنا بحصيلة العلم.

فأتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الدكتور/ علي أحمد الأمين بما كان له
عظيم الأثر وجيليل الفائدة في توجيه البحث أثناء فترة الإعداد للخروج به بالشكل
اللائق وله منا جزيل الشكر والعرفان ومتعته الله بالصحة والعافية.

ولم ولن ننسي الأصدقاء والإخوة بأن نتقدم لهم بفائق الشكر والاحترام
والتقدير بمساهماتهم ومساعدتهم لنا حتى يرى هذا البحث النور.

الدارس

مستخلص

تناولت الدراسة مخاطر تمويل القطاع الزراعي في السودان وكيفية التغلب عليها، بالتطبيق على البنك الزراعي السوداني في الفترة من (2007-2018م)، هدفت الدراسة إلي التعرف على مفهوم الخطر وأسبابه وأثاره السالبة والتعرف على أهم صيغ التمويل في القطاع الزراعي وطرق المعالجات التي تقوم بها الدولة وأسباب التعثر المصرفي في السودان. وتمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي : ما هي مخاطر تمويل قطاع الزراعة وسبل التغلب عليها ؟

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي باستخدام برنامج (Eviews10) للتقدير والتحليل، أظهرت نتائج الدراسة أن التمويل قصير ومتوسط الأجل يؤثر سلباً على القطاع الزراعي إجمالاً، توجد علاقة طردية بين العوامل الطبيعية في القطاع الزراعي ومنح التمويل. توجد علاقة طردية بين التمويل بصيغة المرابحة في القطاع الزراعي ومعدل السداد وتوجد علاقة عكسية بين حجم التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي ومعدل السداد. أوصت الدراسة على ضرورة تقوية ورفع قدرات البنك الزراعي ومراجعة سياساته وخطته وبرامجه في مجال التمويل الزراعي، تمكينه من تقديم التمويل طويل الأجل، العمل على تقليل مخاطر القطاع الزراعي ووضع الشروط اللازمة، تشجيع بنك السودان المركزي للمصارف على تفعيل واستخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى كالسلم والمشاركة في المجال الزراعي، بدلاً من التركيز على صيغ بعينها كالمرابحة مثلاً، العمل على زيادة حجم التمويل للتقليل من مخاطر عدم السداد.

Abstract

The study discussed the risks of financing agricultural sector in Sudan and how to overcome them, applied on the Agricultural Bank of Sudan during the period (2007-2018). The study aimed to identify the concept of risk, its reasons and its negative impacts. The study also aimed to investigate the most important forms of financing used in the agricultural sector, and to identify the treatment through which the government deals with the risk of financing, and to find out the reasons and causes behind the banking default in Sudan. The problem of the study was represented in the question: What are the risks of financing agricultural sector and how to overcome them? The study adopted the historical and the descriptive analytical methods using the statistical programme (Eviews10) for estimating and analyzing the data. The findings of the study showed that the medium and short term financing negatively affect on the agricultural sector as a whole, there is a direct relationship between the natural factors in the agricultural sector and providing the finance, there is a direct relationship between financing according to the form of Murabaha in the agricultural sector and the rate of payment, there is an adverse relationship between the size of financing provided by banking system and the rate of payment. The study recommended: The capability of the Agricultural Bank of Sudan should be strengthened and increased, the policies, plans and programmes of the Bank regarding the agricultural financing should be reconsidered, the Bank to be enabled to provide the long-term financing. The risk of agricultural sector should be reduced by establishing the necessary conditions and guarantees for providing the financing. The Central Bank of Sudan should encourage banks to activate and use the other Islamic forms of financing such as Salam and Musharaka in the agricultural field instead of focusing only on the form of Murabaha. The financing should be increased in order to reduce the risk of nonpayment.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	شكر و عرفان
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
1	المقدمة
2	مشكلة البحث
2	فروض البحث
3	أهداف البحث
3	أهمية البحث
3	منهج البحث
4	الحدود الزمانية والمكانية
4	هيكل البحث
5	الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
18	المبحث الأول: مفهوم وأهمية التمويل المصرفي
22	المبحث الثاني: مصادر التمويل وأنواعه
27	المبحث الثالث: مخاطر التمويل المصرفي
الفصل الثالث: التمويل المصرفي في السودان	
35	المبحث الأول: المصارف الإسلامية
42	المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي
52	المبحث الثالث: أهمية القطاع الزراعي ومشاكله
الفصل الرابع: الإطار التحليلي	
64	المبحث الأول: نبذة عن البنك الزراعي السوداني
74	المبحث الثاني: الإطار التحليلي
90	المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات
95	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
56	يوضح حجم التمويل الممنوح حسب القطاعات الاقتصادية	3-1
58	يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ	3-2
67	يوضح فروع البنك الزراعي السوداني	4-3
70	يوضح النسبة المئوية لمساهمة البنك الزراعي السوداني من إجمالي التمويل الممنوح من المصارف للقطاع الزراعي	4-4
72	يوضح التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل الممنوح من البنك الزراعي السوداني للقطاعات الاقتصادية	4-5
76	يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة حسب القطاعات	4-6
77	يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة حسب الصيغ	4-7
78	يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة حسب المبالغ المستحقة والتي تم سدادها	4-8
84	يوضح نتائج تحليل معامل الإلتواء والتوزيع الطبيعي حسب القطاعات	4-9
85	يوضح نتائج تحليل معامل الإلتواء والتوزيع الطبيعي حسب صيغ التمويل	4-10
86	يوضح نتائج تحليل معامل الإلتواء والتوزيع الطبيعي للمبالغ المستحقة والتي تم سدادها	4-11
88	يوضح نتائج معامل الارتباط لبيانات البحث حسب قطاعات الاقتصاد	4-12

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
57	يوضح متوسط تدفق التمويل المصرفي قطاعياً	3-1
59	يوضح متوسط تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ	3-2
71	يوضح نسبة مساهمة البنك الزراعي من إجمالي تمويل المصارف للقطاع الزراعي	4-3
73	يوضح متوسط التمويل قصير ومتوسط الأجل من البنك الزراعي السوداني	4-4
79	يوضح حجم التمويل حسب القطاعات الاقتصادية	4-5
80	يوضح حجم التمويل حسب الصيغ	4-6
81	يوضح المبالغ المستحقة والتي تم سدادها في البنك الزراعي السوداني	4-7

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
99	بيانات الدراسة	1
100	الإرتباط بين المتغيرات	2
105	التقدير	3
106	تقدير الدالة اللوغرتمية	4
107	مخرجات بيانات الدراسة	5

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المنهجي

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المنهجي

أولاً : المقدمة :

تعتبر المصارف أحد مؤسسات النظام الاقتصادي وهي عبارة عن وسيط يعمل من جهة على جمع مدخرات الأفراد والمؤسسات من خلال مختلف الودائع وفي المقابل تحويل تلك الودائع إلي وعاء تمويل من خلال عمليات التمويل المختلفة، حيث يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية التي تساعد على إحداث التنمية في كافة القطاعات والأنشطة. وفي قطاع الزراعة لا يقتصر دور التمويل على تنمية القطاع الزراعي فقط بل يساهم أيضاً في تنمية المجتمع ورفع مستوى معيشة السكان بصفة عامة.

تتعرض المصارف إلي جملة من المخاطر المصرفية من أبرزها مخاطر التمويل التي قد لا تقتصر على الجهاز المصرفي والأنشطة الاقتصادية فحسب بل قد تنعكس على جميع نواحي الحياة، هذا بالإضافة إلي أن هذه المخاطر قد تؤدي إلي عدم تطوير العمل المصرفي وعدم تحسين البيئة المصرفية.

حيث يعتبر موضوع مخاطر التمويل مورقاً لمعظم الإدارات البنكية المعاصرة، وباتت تعاني منه جميع البنوك بلا إستثناء، لاسيما تلك العاملة في الدول النامية. والجهاز المصرفي السوداني ليس بعيداً عن هذا، فتمويل القطاع الزراعي محفوف بالمخاطر نظراً لحساسية هذا القطاع بسبب الظروف البيئية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها، وأيضاً نتيجة للعقبات المتعلقة بملكية الأراضي وضعف البنيات التحتية، ونقص العمالة المؤهلة، ووجود العديد من المخاطر المرتبطة بتمويل القطاع الزراعي مثل الافات، ومشاكل الري وتقلبات الأسعار، والمعوقات المؤسسية والتنظيمية، علماً بأن مخاطر القطاع الزراعي ممتدة من بداية العملية الإنتاجية حتي التسويق. وقد إهتمت الدولة بتمويل القطاع الزراعي عبر البنك الزراعي السوداني والبنوك المتخصصة الأخرى. ويتمثل هذا الإهتمام في توفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي بتوجيه معظم موارد البنوك العاملة لتمويله بإعتباره من القطاعات ذات الأولوية، إلا أن التمويل الزراعي يعتبر أكثر مخاطرة من تمويل العمليات المصرفية الأخرى. وتزايد هذه المخاطر يؤثر في أنشطة المصارف وعلى أدائها و فاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فإن سلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقترضات الأساسية لتطوير ونمو الاقتصاد وإستمرار إستقراره وإمكانية تحقيق أهدافه.

ثانياً : مشكلة البحث :

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي :

ما هي مخاطر تمويل قطاع الزراعة وسبل التغلب عليها ؟

ويتمحور هذا السؤال في عدد من الأسئلة وهي :

1. ما هي استراتيجيات التمويل الزراعي في السودان وماهي الجهات المعنية بتنفيذها ؟

2. هل يتم توجيه التمويل حسب القطاعات بما يخدم استراتيجية التمويل ؟
3. ما هي صيغ التمويل الأكثر استخداماً وما هو مدى تناسبها مع قطاع الزراعة ؟
4. ما هو متوسط نسبة التعثر في سداد التمويل المصرفي ؟

ثالثاً : فرضيات البحث :

- 1- إلي أي مدى تؤثر إستراتيجية التمويل الزراعي في السودان ؟
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الطبيعية في القطاع الزراعي ومنح التمويل.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بصيغة معينة في تمويل الأنشطة الزراعية ومعدل السداد.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل وتعثر السداد.

رابعاً : أهداف البحث :

- 1- التعرف على مفهوم الخطر وأسبابه وأثاره السالبة.
- 2- التعرف على أهم صيغ التمويل في القطاع الزراعي.
- 3- التعرف على طرق المعالجات التي تقوم بها الدولة.
- 4- التعرف على أسباب التعثر المصرفي في السودان.

خامساً : أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في الآتي :

1- الأهمية العلمية :

تتمثل الأهمية العلمية في سد الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع مخاطر التمويل الزراعي في السودان.

2- الأهمية العملية :

- أ- تزويد الجهات ذات الصلة بإتخاذ القرار فيما يتعلق بموضوع مخاطر التمويل في الزراعة بمعلومات جديدة يمكن الإستفادة منها في معالجة الأوضاع في تلك المؤسسات.
- ب- النتائج التي تتوصل إليها الدراسة تساعد وتساهم في التقليل من مخاطر التمويل الزراعي.

سادساً : منهجية الدراسة :

إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة بجانب المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل متغيرات الدراسة.

سابعاً : مصادر جمع البيانات والمعلومات :

1- المصادر الثانوية : تتمثل في الكتب والمراجع والدراسات السابقة والمنشورات والتقارير والمواقع الإلكترونية.

2- المصادر الأولية : تتمثل في المقابلات والملاحظات.

ثامناً : حدود الدراسة :

1- الحدود المكانية : جمهورية السودان، البنك الزراعي السوداني.

2- الحدود الزمانية : 2007 – 2018م.

تاسعاً : هيكل الدراسة :

يحتوي البحث علي أربعة فصول يتضمن الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة ويتكون من مبحثين، المبحث الأول يحتوي على الإطار المنهجي، المبحث الثاني يحتوي على الدراسات السابقة. بينما الفصل الثاني يتضمن مفهوم ومخاطر التمويل ويشمل المبحث الأول مفهوم التمويل وأهميته والمبحث الثاني مصادر التمويل وأنواعه والمبحث الثالث يحتوي على مخاطر التمويل. ويتضمن ايضاً الفصل الثالث الذي يحتوي على التمويل في السودان ويشمل المبحث الأول المصارف الإسلامية والمبحث الثاني صيغ التمويل الإسلامي والمبحث الثالث يشمل القطاع الزراعي من حيث الأهمية والمشاكل ويتضمن الفصل الرابع (التطبيقي) على ثلاث مباحث، المبحث الأول نبذه عن البنك الزراعي والمبحث الثاني تحليل البيانات والمبحث الثالث مناقشه الفرضيات.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة :

1- سحر عبد الحافظ عبد العزيز (2004م) : (1)

عنوان الدراسة التمويل الزراعي بصيغة السلم، دراسة تحليلية لتجربة المصارف السودانية للفترة من 1993 - 1999م، وتتمحور مشكلة الدراسة في معرفة لماذا تحجم البنوك التجارية السودانية عن التمويل بالسلم؟ وقد تم إستنباط الإفتراضات التالية :

نسبة الخطر العالية المقترنة بالإستثمار الزراعي هي السبب الرئيسي لذلك الإحجام. وإحجام البنوك عن التمويل بالسلم أدى إلى توجيه أغلب أموالها نحو الصيغ الأخرى. وعلى الرغم من ضعف نسبة التمويل بصيغة السلم ساهمت هذه الصيغة مع العوامل الأخرى في تنمية القطاع الزراعي. تكمن أهمية هذا البحث في أن تجربة التمويل بالصيغ الإسلامية ولا سيما صيغة السلم تعتبر من التجارب الجديدة التي يجب أن تدرس بعد تطبيقها والوقوف على مدى نجاح أهدافها. ثم معرفة المشكلات التي واجهتها وكيف يمكن أن تعالج.

وتهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم مزايا ومشكلات التعامل بعقود بيع السلم بالنسبة للبنوك التجارية. كما تهدف إلى دراسة حجم التمويل الذي قدم للمؤسسات الزراعية في شكل عقود بيع السلم خلال الفترة من (1993 م) وحتى (1999 م). ومعرفة ما إذا كان إستخدام صيغة بيع السلم قد حقق النمو الأقتصادي من خلال دوره في تمويل التنمية الزراعية. وتوصلت الدراسة الي بعض النتائج أهمها :

الإستثمار بصيغة السلم لة نسبة عدم تأكد عالية مما أدى إلى إحجام البنوك عن التمويل بها. حجم التمويل الذي قدم للمؤسسات الزراعية في صورة سلم ضعيف بالمقارنة مع باقي الصيغ الإستثمارية الإسلامية. أسهمت صيغة السلم، مع العوامل الأخرى في تمويل التنمية الزراعية في السودان. تم إقتراح بعض التوصيات من أهمها :

تحديد سعر عادل للطرفين. وزيادة الوعي والتدريب لموظفي البنوك خاصة المعنين بالإستثمار. تفعيل قنوات بيع متخصصة لبيع السلم. وإنشاء صندوق ضمان للإقراض الزراعي.

1- سحر عبد الحافظ عبد العزيز، التمويل الزراعي بصيغة السلم، 2004م، دراسة تحليلية لتجربة المصارف السودانية للفترة من (1993-1999م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2- محمود حسن عز الدين العجب (2007م) : (1)

تناول هذا البحث أثر السياسات النقدية والتمويلية على التمويل الزراعي، دراسة حالة البنك الزراعي السوداني في الفترة من (1995 - 2004م).

وتأتي مشكلة البحث في أن السياسة النقدية والتمويلية الصادرة من بنك السودان بإعتبارها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية الكلية بالرغم من اهتمامها بالقطاعات ذات الأولوية ومن ضمن القطاع الزراعي إلا أنها تعتمد السقوف الإئتمانية ذات الأجل القصيرة المدى في التمويل الزراعي الأمر الذي أدى إلي ضعف الحجم التمويلي الممنوح من المصارف المتخصصة (البنك الزراعي السوداني). وتمثلت فرضيات البحث في الآتي :

زيادة حجم التمويل لها علاقة طردية بزيادة حجم ومصادر الأموال الداخلية والخارجية. زيادة حجم التمويل مع وجود شرط إمتداد المدى الزمني للاقراض الذي يعطي المزارع المقدر على الأستقلال الأمثل لموارد وبالتالي له الأثر الإيجابي على الإيفاء بالتزاماته والخروج من دائرة التعثر.

تنبع اهمية البحث في إبراز دور المؤسسات التمويلية على المستوى الإقليمي والمحلي في تمويل المشروعات الإقتصادية في الدول النامية آخذين في الإعتبار دور البنك الزراعي كأحد البنوك المتخصصة العاملة في هذا المجال في السودان والتأكيد على أهمية التمويل الزراعي ومساهمة الفاعلة في القطاع بشقية النباتي والحيواني.

تهدف الدراسة إلي إيجاد سياسة تمويلية تتناسب مع طبيعة وحجم المشاريع الزراعية القومية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي. وزيادة المقدر الإئتمانية للمصارف المتخصصة في هذا المجال وذلك عن طريق الدعم الحكومي المتمثل في وزارة المالية والبنك المركزي والتأكيد على أهمية التمويل ومساهمة الفاعلة في القطاع الزراعي. وتحفيز المزارعين المنتجين، وتوفير مدخات الإنتاج وتحديد السلبيات والمعوقات التي تواجه عملية التمويل الزراعي خلال فترة الدراسة.

ومن أهمية النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

عدم كفاية رأس مال المصرف (البنك الزراعي السوداني) خلال فترة الدراسة، مما أدى إلي تعمق مشكلة التمويل الزراعي. السياسة النقدية والتمويلية كلما كانت تسير في إتجاه الانكماش كلما ترتب عليها فرض قيود على منح التمويل.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

1- محمود حسن عز الدين العجب، أثر السياسات النقدية والتمويلية علي التمويل الزراعي، دراسة حالة البنك الزراعي السوداني في الفترة من (1991 - 2004م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

دعم مؤسسات التمويل وذلك لمواكبة التقلبات التي يتعرض لها القطاع الزراعي. وضع سياسات تمويلية منفصلة عن السياسات التمويلية الصادرة من البنك المركزي. وتوفير التمويل المناسب في الوقت المناسب.

3- الفاتح حسين علي عبد الله (2009م) : (1)

تناولت الدراسة أثر التمويل على الإنتاج الزراعي حالة مشروع الكمير الزراعي طيبة الزراعي تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

هل يؤثر التمويل الممنوح بواسطة المؤسسات المالية على الإنتاج الزراعي بمشروع الكمير طيبة الزراعي؟ وما هي الطريقة المثلى لتمويل مشروع الكمير طيبة الزراعي؟

وتتبع أهمية البحث من أهمية المعلومات المتقنه والتي تساعد على التقويم السليم للاداء المالي للمشروع ومعرفة الجوانب العلمية والعملية والتي تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والإنتاجية. وكذلك تتبع أهميه البحث من أهمية التمويل الزراعي في إمكانية تنمية القطاعات الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى معيشة السكان الزراعيين وتحقيق المساهمة الفعالة للزراعة ورفع مستواها في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وهدفنا الدراسة إلى محاولة الوصول إلى الحلول المثلى لمشكلة التمويل الزراعي وبيان مدى أهمية الاعتماد على الذات في تمويل مشروع الكمير طيبة الزراعي. وقامت الدراسة على الفرضيات التالية :

يؤثر التمويل الممنوح بواسطة المؤسسات المالية على الإنتاج الزراعي بمشروع الكمير طيبة الزراعي. وتؤثر تكلفة التمويل على الإنتاج الزراعي بمشروع الكمير طيبة الزراعي. يؤدي تنوع التركيبة المحصولية إلى تخفيض مخاطر الإنتاجية والأسعار. والتمويل قصير الأجل لا يتناسب مع المشاريع الزراعية.

ومن خلال الدراسة توصل الباحث للنتائج الآتية :

لا يؤثر التمويل الممنوح بواسطة المؤسسات المالية على الإنتاج الزراعي بمشروع الكمير طيبة الزراعي. كما أنه لا يوجد تأثير مباشر لتكلفة التمويل على الإنتاج الزراعي بمشروع الكمير طيبة الزراعي وإنما تؤثر على صافي العائدات. إن التمويل قصير الأجل المتمثل في صيغ التمويل الإسلامي المجازة من بنك السودان هي الأفضل لتمويل التشغيل للمشروع والمزارع، بينما التمويل الرأسمالي

1- الفاتح حسين علي عبد الله، أثر التمويل على الإنتاج الزراعي، دراسة حالة مشروع الكمير طيبة الزراعي، 2009م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

فيحتاج إلى قروض تنموية طويلة الأجل. ويؤدي تنوع التركيبة المحصولية إلى تخفيض نسبي في مخاطر الإنتاج الزراعي.

ومن خلال النتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات منها :

مراجعة القوانين التي تحكم العلاقة بين المشروع والمزارعين. وزيادة حجم التمويل الممنوح للمزارعين باستخدام صيغة السلم للاستفادة من النقدية في تمويل العمليات الزراعية والحصاد. وضرورة إيجاد مصدر دائم لتمويل المشروعات. ضرورة إدخال محاصيل ذات قيمة إقتصادية وخاصة في العروة الصيفية والدميره. ضرورة تعميم تجربة التأمين الزراعي وربط التمويل بالتأمين.

4- فتحية علي أحمد حمد (2011م): (1)

تناولت الدراسة مخاطر التمويل في الجهاز المصرفي السوداني، دراسة حالة بنك المزارع التجاري خلال الفترة (2000-2008).

تهدف الدراسة إلي التعرف على أنواع المخاطر التي تهدد المصارف السودانية وكيفية إدارتها وعلى الدور الذي يقوم به بنك السودان المركزي للتخفيف من مخاطر التمويل خلال فترة الدراسة. وتلخصت فرضيات الدراسة في وجود علاقة طردية بين التركيز علي صيغة معينة أو قطاع معين وتعثر التمويل، وأيضاً وجود علاقة طردية بين عدم الحصول على الضمانات الكافية من العميل والتعثر، كذلك وجود علاقة طردية بين قصور التحليلات المالية لمركز العلاء وقصور دراسة الجدوي المقدمه من العلاء والتعثر، وأيضاً وجود علاقة طردية بين ضعف الخبرة لموظفي الإدارة التمويلية ومشكلة التعثر، وأستخدمت الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي للوصول إلي نتائج تعكس الأداء المصرفي وتحديد العقبات التي تواجهه.

توصلت الدراسة إلي أن مشاكل التمويل وتحديد مشكلة الديون المتعثرة تعزي إلي عدم الحصول على الضمانات الكافية، وقصور التحليل المالي ودراسات الجدوي، والتركيز على صيغة معينة أو قطاع معين، وإضافة إلي ضعف الخبرة لموظفي الإدارة التمويلية.

وتوصي الدراسة بضرورة الإهتمام الكافي بدراسة جدوي المشروعات دون التركيز على الضمانات فقط، وعدم التركيز على صيغة أو قطاع معين، كما توصي بعمل قاعدة بيانات لسجل الإئتمان لعدم إزدواجية التمويل بين الفروع والعمل على تجميع كل عمليات العميل القائمة والوقوف على إجمالي التزاماته قبل إتخاذ قرار التصديق على التمويل، وتوصي أيضاً بضرورة تفعيل دور الرقابة الوقائية والمراجعة الداخلية لمعالجة الأخطاء مبكراً للتقليل من مخاطر الإئتمان وإخضاع قرار التميزيل للدراسات الفنية ومضاعفة الجهود لتقليل نسبة التعثر.

1- فتحية علي أحمد حمد، مخاطر التمويل في الجهاز المصرفي السوداني،(2011)، دراسة حالة بنك المزارع التجاري خلال الفترة (2000-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

5- عيسى إدريس إلياس (2011م): (1)

تتناول هذه الدراسة إدارة صيغة السلم : الضوابط والمخاطر، دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني (1990-2005م)، تهدف الدراسة لمعرفة الأسباب التي تؤدي إلي تعثر القطاع الزراعي بشقيه المروي الحكومي والمطري التقليدي، عند تمويلة من المصارف بصيغة السلم. تلخصت فرضيات الدراسة في أن هنالك علاقة سلبية بين عدم الإلتزام بالضوابط والإجراءات الإدارية المنظمة لتمويل القطاع الزراعي بصيغة السلم في بنك فيصل الإسلامي وتعثر السداد، وهنالك علاقة سلبية بين تذبذب معدلات هطول الأمطار، وتأثر المحصول بالجوائح والأفات، وتعثر سداد السلم في بنك فيصل الإسلامي السوداني، وهنالك علاقة سالبة بين ضعف مواعين التخزين، ووسائل النقل ووفرة الإنتاج وقلة الأيدي العاملة، وتعثر التمويل بصيغة السلم في بنك فيصل الإسلامي السوداني، وهنالك علاقة سالبة بين حصول المزارعين على التمويل بصيغة السلم من بنك فيصل الإسلامي السوداني في الوقت المناسب وتعثر السداد. وإستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت نتائج عينة الدراسة الخاصة بالموظفين صحة الفرضية الأولى في عدم إلتزام بنك فيصل الإسلامي بالضوابط والإجراءات الأدارية، أما الفرضية الثانية فقد أظهرت النتائج تأثر التمويل بصيغة السلم بالأفات وتذبذب معدلات هطول الأمطار، أما الفرضية الثالثة فقد أظهرت المؤشرات توافق ما إفترضه الباحث حيث أظهرت النتائج صحة الفرضية في عدم توفر الأوعية التخزينية الحديثة، وضعف وسائل النقل أثبتت النتائج صحة ذلك مع وفرة الإنتاج، الفرضية الرابعة نصت على وجود علاقة سالبة بين الضمانات وتعثر سداد السلم وقد أثبتت النتائج صحة ذلك، أما الفرضية الخامسة كانت لمناقشة التوقيت المناسب للحصول على التمويل وعلاقة ذلك بتعثر سداد السلم، وكانت النتيجة تحقق صحة الفرضية.

توصي الدراسة بعدم إقتصار التمويل بصيغة السلم على القطاع الزراعي، بل يجب أن يشمل مجالات التمويل الأخرى، وإنشاء أجهزة مختصة لإدارة تمويل السلم في المصارف تعمل بكفاءة عالية، وإيجاد العنصر البشري الذي تتوافر فيه الخبرة في التخصصات، والإلتزام بالضوابط المنظمة لتمويل السلم في المصارف، التعامل مع المزارعين مباشرة عند تمويل المشاريع المروية وتقليل المستويات الإدارية، إتباع نظام النصح والإرشاد مع المزارعين لزيادة الوعي من أجل التعامل بصيغة السلم.

1- عيسى إدريس إلياس، إدارة صيغة السلم : الضوابط والمخاطر، (2011م)، دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني (1990-2005م)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الخرطوم.

6- سليم فيصل النابلسي (2014) : (1)

تناولت هذه الدراسة مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، تكمن مشكلة البحث في إجماع المصارف عن تمويل الأنشطة الزراعية لتعدد المخاطر التي تحيط بالنشاط الزراعي الاقتصادي، وعند البحث في التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي نجد مخاطر أخرى مرتبطة بطبيعة العقود الشرعية لصيغ التمويل الزراعي وهي ما يمكننا أن نطلق عليها المخاطر التعاقدية. ويسعي البحث إلي التعرف على هذه المخاطر، واقتراح إجراءات إدارية ومصرفية تمكن المصرف الإسلامي من تمويل الأنشطة الزراعية بدرجة مخاطر وعدم يقين أقل.

وافترض الباحث في هذه الدراسة، إن صيغ التمويل الزراعي تتعرض إلي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق. وترتفع وتتنوع درجة المخاطر المصرفية والطبيعية التي تؤثر على الأنشطة الزراعية وبالتالي على قطاع التمويل الزراعي.

وأهمية البحث تكمن في أنه لم يتم التخصص بل تكاد لا تجد دراسات وافية لمخاطر تمويل الأنشطة الزراعية، واستخدم البحث منهجية وصفية، استقرائية قائمة على دراسة الأصول النظرية لبعض صيغ التمويل الإسلامي.

يهدف هذا البحث إلي تحليل مخاطر الصيغ الإسلامية المستخدمة في التمويل الزراعي، مع محاولة اقتراح إجراءات لإدارة هذا المخاطر وتخفيضها.

وتوصل البحث إلي نتائج وهي اتضح من البحث ارتفاع درجة المخاطر الطبيعية التي تؤثر على الأنشطة الزراعية وبالتالي على قطاع التمويل الزراعي. وإن صيغ التمويل الزراعي التي أشار إليها البحث (السلم، المزارعة، المساقاة، والمغارسة) تتعرض إلي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق. يمكن إتباع استراتيجيات وآليات تخفض من درجة المخاطر في هذا القطاع الحيوي، وقد لا تجعل من تمويل القطاع الزراعي تمويل أمن، لكنه تمويل مقبول المخاطر. تحجم المصارف الإسلامية عن التمويل الزراعي لارتفاع المخاطر المحيطة بهذا القطاع سواء كانت مخاطر طبيعية ومخاطر مصرفية.

وخلص البحث إلي توصيات تساهم في تخفيض درجة مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية كضرورة تطوير صيغ التمويل الإسلامي الزراعية، وبناء قدرات العاملين في المصارف الإسلامية، وقيام البنوك المركزية بوضع أسس وقواعد تنظيمية خاصة بالمصارف الإسلامية.

1- سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، 2014م، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

7- صالح حيدر سعد محمد (2014م) : (1)

عنوان الدراسة تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني في منح القروض - المبادرة الزراعية حالة دراسية 2008 - 2012م.

تهدف الدراسة إلي تقييم أداء المصرف الزراعي العراقي التعاوني من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض واستقطاب المدخرات خلال المدة (2008 - 2012)، باستخدام بعض المعايير المهمة في تقييم الاداء. من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ظهر تفوق واضح للقروض القصيرة الأجل على الأنواع الأخرى من القروض حسب آجالها إذ بلغت الأهمية النسبية لها (79.5%) ويعود السبب في ذلك لكون سعر الفائدة المفروض على تلك القروض منخفض مقارنة بالأنواع الأخرى فضلاً عما تمتاز به المشاريع الممولة بتلك القروض من دورة راس مال قصيرة وبالتالي تحقيق ارباح بفترة قصيرة، إن تخوف المزارعين من الوض الذي يمكن ان يوصف بغير المستقر حال دون تفوق القروض المتوسطة الأجل والتي تعتبر من اهم أنواع القروض حسب آجالها، ويعود السبب في ذلك هو تعرض مكائهم وبساتينهم للسرقة والعبث والاضرار الناجمة عن الوضع الامني غير المستقر، انخفاض الدعم الموجه نحو القروض طويلة الاجل والذي عكسته اهميتها النسبية البالغة (9.47%) مؤدية لعدم توفير بنية تحتية زراعية طويلة الأمد، فضلاً عن طول دورة راس المال للمشاريع الممولة بتلك القروض مؤدية الي انخفاض الاقبال عليها. وتوصي الدراسة بتطوير اداء المصرف الزراعي التعاوني ليوافق التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي ودوره في التنمية الزراعية، كذلك نرى اعادة النظر بهيكل الاقراض بما يتناسب والاهداف التنموية للقطاع الزراعي وضرورة توظيف المدخرات المتراكمة وتشديد المراقبة لنسبة المتاحرات والحيلولة دون زيادتها.

8- عامر محمد خريف أحمد (2019م) : (2)

تناولت الدراسة أثر التعثر المصرفي على التمويل الزراعي في السودان بالتطبيق علي البنك الزراعي السوداني فرع أبو جبيهة في الفترة من (2003 - 2017م) حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي : ما هو أثر التعثر المصرفي (التجاري) في التمويل الزراعي في السودان ؟ وأشتملت الفرضيات على الأتي :

1- صالح حيدر سعد محمد، تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني في منح القروض، المبادرة الزراعية حالة دراسية(2008-2012م)، (2014 م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
2- عامر محمد خريف احمد، أثر التعثر على التمويل الزراعي في السودان، دراسة تطبيقية البنك الزراعي - فرع أبو جبيهة (2003 - 2017م)، 2019م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

هنالك علاقة عكسية بين التعثر المصرفي التجاري وحجم التمويل الزراعي. وحجم التمويل الزراعي والتعثر المصرفي متزايد خلال فترة الدراسة. لإدارة الاستثمار دور في الحد من التعثر المصرفي ومخاطرة.

وتتمثل أهمية الدراسة العلمية في سد الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع التعثر المصرفي وأثره على التمويل الزراعي، حيث تندرج الدراسات في هذا الجانب في أبو جبيهة. وتمثلت الأهمية العملية في تزويد الجهات ذات الصلة بإتخاذ القرار فيما يتعلق بموضوع التمويل والتعثر المصرفي بمعلومات جديدة يمكن الاستفادة منها في معالجة الأوضاع في تلك المؤسسات.

وهدفت الدراسة إلى تحليل اتجاه العلاقات بين تعثر التمويل المصرفي وحجم التمويل الزراعي وذلك بتطبيق نموذج الأنحدار البسيط ومعرفة مفاهيم التعثر والتمويل.

وأهم النتائج التي خرجت بها الدراسة :

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين التعثر المصرفي والتمويل الزراعي بالبنك الزراعي فرع أبو جبيهة.

- إدارة الاستثمار تقوم بإدارة التعثر المصرفي والتحكم فيه بصورة إيجابية في الأمان والسلامة المصرفية في البنك الزراعي السوداني.

الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية :

أوجه الشبه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

من خلال الرجوع والإطلاع إلى الدراسات السابقة في مجال مخاطر التمويل الزراعي، نجد أنها تتفق مع الدراسة في الإطار النظري والمنهج المستخدم في بعض الدراسات .

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

الدراسات السابقة لم تتناول مخاطر التمويل في القطاع الزراعي وكيفية التغلب علي هذه المخاطر، ولإيضاح أثرها علي الأنشطة الزراعية في السودان من خلال البنك الزراعي وذلك ببيانات المخاطرة وحجم التمويل الزراعي وتقديرها. لذلك تناولت هذه الدراسة موضوع مخاطر التمويل في القطاع الزراعي في السودان وكيفية التغلب عليها في الفترة من (2007 - 2018م) وذلك باعتبار أن المخاطر التمويلية من أهم العوامل المحددة لاستقرار البنوك.

الفصل الثاني

مفهوم ومخاطر التمويل

المبحث الأول : مفهوم وأهمية التمويل المصرفي

المبحث الثاني : مصادر التمويل وأنواعه

المبحث الثالث : مخاطر التمويل المصرفي

المبحث الأول : مفهوم وأهمية التمويل المصرفي

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال وإستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً في تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة. ففي الإقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

اولاً : مفهوم التمويل المصرفي :

تظهر الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية بسبب قصور الموارد المالية المتاحة لديها عن مقابلة متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها، ويعتبر التمويل المصرفي مصدراً هاماً لإشباع تلك الاحتياجات التمويلية. يعرف التمويل والائتمان المصرفي بأنه القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في مختلف أشكالها.(1)

أ- تعريف الائتمان :

يري جون ستيوارت ميل أن الائتمان هو تصريح بإستخدام رأس مال آخر، بمعنى أنه إضافة رأس مال جديد لرأس مال المشروع لاستخدامه. وهناك من يري الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.(2)

ب - تعريف التمويل :

التمويل في اللغة :

التمويل في لغة العرب يأتي من الكلمة : مول - موله الله فتمول، واستمال، ومال ويمول، متمول معطى.

التمويل في الاصطلاح :

يقصد بالتمويل توفير المستلزمات المالية للمشاريع والخطط، ويتوقف التقدم الاقتصادي لحد كبير على معدل الاستثمار، وينقسم التمويل إلي تمويل طويل الأجل وتمويل قصير الأجل، والمصدر الرئيسي للنوع الأول هو المدخرات المحلية، ويمكن أن يكون إختيارياً يقوم به الأفراد عن طريق المنشأة أو المؤسسات المالية المتخصصة في تجميع هذه المدخرات مثل (صناديق التوفير التابعة للسلطات العامة وشركات التأمين) وقد يكون إجبارياً كما هو الحال بالنسبة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية كما يمكن أن يكون من مصادر أجنبية ويكون بشكل مباشر كل إسهام في المشروعات الإنتاجية أو يتخذ شكل قروض من الحكومات الدولية الأخرى والمؤسسات المالية الأجنبية.

- الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤي المستقبل، 2006م، ص26.
- محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي التقليدي - الإسلامي : المنهج العلمي لاتخاذ القرار 2010م، ص4.

أما التمويل قصير الأجل وهو الطريقة العلمية التي تلجأ إليها الحكومات لتدبير احتياجاتها المؤقتة ويتصف هذا النوع من التمويل بسهولة الحصول عليه بسبب ضآلة الخطر التي يعرض لها المستثمرون وقلة الفائدة المالية التي تؤدي عنه نسبياً وأهم مصادره البنوك التجارية ومؤسسات إقراض الأموال والدولة.

الائتمان والاعتماد:

عملية مبادلة شئ ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع في المستقبل لذلك ينظر إلي الاعتماد من زاويتين :

الزاوية الأولى:

من ناحية المهلة التي يمنحها للمشتري لكي يدفع ثمن السلع التي استلمها وفيها يزيد السعر لأن الثمن مؤجل وهذا نوع يسمى الائتمان التجاري.

الزاوية الثانية :

فهي العملية التي بموجبها يقوم أحد الأشخاص بإقراض كمية من النقود لشخص آخر على أمل استعادتها في المستقبل مضافاً إليها الفوائد المترتب عليها⁽¹⁾.

ثانياً : أهمية الائتمان المصرفي :

إن الائتمان يمثل حجر الزاوية لنشاط البنك وأحد دعائمه الأساسية في تحقيق أهدافه من حيث استغلال الأموال المتاحة لدى البنك الاستغلال الأمثل، وأيضاً تبرز لنا أهمية الائتمان بالنسبة للمجتمع، حيث زيادة الأموال الموجودة في السوق واستغلالها في تشغيل الطاقات العاطلة واستغلال الموارد المتاحة.

يلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت، وتمويل رأس المال العامل. وتحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير التجارية، كما تعتمد المصدر الأساسي لإيراداتها. ويتفاوت توزيع القروض لدى كل منها، بحسب أجال الاستحقاق، تبعاً لاختلاف طبيعة وأجال مواردها. فبينما تشكل القروض والتسهيلات قصيرة الأجل الجانب الأكبر من محفظة القروض لدى البنوك التجارية نظراً لأن معظم مواردها يتمثل في ودائع قصيرة الأجل، نجدتها تتراجع من حيث الأهمية النسبية لدى البنوك غير التجارية التي تهتم أساساً بالقروض متوسطة وطويلة الأجل. استناداً إلى موارد مالية تتسم بالاستقرار النسبي في مقدمتها القروض طويلة المدى والودائع متوسطة الأجل وحقوق المساهمين.

ويعتبر الغرض من التمويل المحور الأساسي الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي، فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقابلها البنك. كما يستند قبول

1 - المرجع السابق، ص 27.

البنك لتقديم التمويل المطلوب على دراسات متعددة لقياس المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها تختلف مفاهيمها وأدواتها وفقاً للغرض من التمويل، وما إذا كان تمويلاً قصيراً الأجل أو تمويلاً استثمارياً متوسطاً أو طويل الأجل. (1)

ويتمثل التمويل في المهام الآتية : (2)

- 1- تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية إجتماعياً.
- 2- تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي.
- 3- تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي إنجازها على مستوى المؤسسات.
- 4- الحصول على الأموال التي يتم بواسطتها تشغيل أعمال المنشأة وهي استثمار النقدية وحسابات للقبض والبضاعة والآلات والمعدات وذلك لزيادة الاستثمار في أحد الأصول وتقليله في أصل آخر أو زيادة أحد الخصوم مثل زيادة الاقتراض.
- 5- التمويل يقوم بتحديد نوعية الاستثمار من بين عدة بدائل تتنافس مع بعضها مثل اقتراح زيادة مخزون، بتفضيله على بدائل أخرى مثل شراء الآلات الجديدة أو زيادة مصروفات الإعلان.
- 6- تتمثل أهمية التمويل في إعادة توزيع الدخل والأصول بين مصادر الأموال وتحديد أفضل طريقة للحصول على الأموال من تلك المصادر المتاحة.
- 7- تأثير مصدر معين على تكلفة التمويل من المصادر المختلفة والتغيرات المتوقعة في هذه التكاليف والعلاقات القائمة فيما بينها.

1- عبد المطلب عبد الحميد، الإئتمان المصرفي ومخاطره (منهج متكامل)، (2010م)، ط1، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ص26
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، (2016م) ط1، عمان - العبدلي، دار الجنان للنشر والتوزيع، ص 172

المبحث الثاني : مصادر التمويل وأنواعه

يمكن أن نقسم مصادر التمويل إلي :

أولاً : من حيث الملكية : تنقسم إلي : (1)

1- التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال، ويطلق عليها أموال الملكية.

2- التمويل من غير المالكين (المقرضين) وقد يكونوا موردين للمنشأة، وبنوك أو مؤسسات مالية ويطلق عليها أموال الإقتراض.

ثانياً : من حيث النوع وينقسم إلي :

1- تمويل مصرفي وهو الذي نحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

2- تمويل تجاري وهو الذي نحصل عليه من التجار.

ثالثاً : من حيث المصدر وينقسم إلي :

1- تمويل داخلي ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح.

2- تمويل خارجي ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيداً عن مالكيها مثل الإقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات.

رابعاً : من حيث المدة (الفترة الزمنية) التي يتوقع سداده أو تصفيته وينقسم إلي :

1- تمويل قصير الأجل :

وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية، ويعتبر هذا النوع من التمويل مشكلة مستمرة للمنشآت التي تعتمد في تسير فاعلياتها وأنشطتها عليه، فهي دائمة البحث عن مصادره، وتتكون عادة من المنشآت صغيرة أو متوسطة الحجم ذلك أن المنشآت الكبيرة ذات النسبة العالية من الأصول الثابتة لاتعاني من مشكلة التمويل قصير الأجل.

- جمال زبدية، أساسيات التسهيلات المصرفية، (1996م)، الأردن : الوراق للنشر والتوزيع، ص 1.24

2- التمويل متوسط الأجل :

يرتبط التمويل قصير الأجل، كما سبق شرحه بتمويل إحتياجات المشاريع الموسمية أو الإحتياجات المؤقتة من الأموال لتسيير الفعاليات والأنشطة الجارية للمشروع، لذا فهو يمتاز بما يسمى بالتصفية الذاتية أي تتم تصفيته خلال فترة تقل عن سنة، أما التمويل متوسط الأجل فيستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع المقترض، كأن يكون لتغطية تمويل أصول ثابتة أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدداً من السنين لذا فإن المتفق عليه وأعتاد فترة التمويل من سنة إلي خمس سنوات في هذه النوع من التمويل حيث يتم السداد من خلال التدفقات النقدية التي تولد خلال هذا العدد من السنين.

3- التمويل طويل الأجل :

يمثل التمويل طويل الأجل الأموال التي تتوفر للمشروع لتمويل القروض الاستثمارية المتاحة، ويمثل إلتزاماً على المشروع كشخصية معنوية مستقلة أن هذا الإلتزام يضيف عبئاً آخر على المدير المالي للمشروع، يتمثل بضرورة معرفته بما يسمى بأسواق المال، لانه يلجأ إليها في محاولته للحصول على أموال لأجل طويلة، إلي جانب تأثير قرار التمويل بظروف تلك الأسواق من حيث الطرق التمويلية المختلفة والمتوفرة فيها وتكلفة كل طريقة منها، ثم إن بعض المنشآت تكون الحاجة فيها للتمويل طويل الأجل مستمرة بسبب طبيعة عملها، ومن أهم أعمال هذه الأسواق هو توجيه الأموال الفائضة والمتوفرة لدي بعض الوحدات الاقتصادية التي تكون بحاجة لها، وهنا تبرز كفاءة المدير المالي في إختيار المصدر المناسب، والذي تنفق شروطه وكلفته مع إمكانيات المشروع الحالية والمتوقعة.

أنواع التمويل المصرفي : (1)

قسم الائتمان تقسيمات مختلفة وفقاً لأسس مختلفة فقد قسم على أساس الغرض منه وحسب شخص المقترض ونوع الضمان المقدم للدائن وحسب الجهة المقرضة.

أولاً : على أساس الغرض من التمويل :

1- تمويل إستثماري : وهو التمويل الذي تلجأ إليه المشروعات عادة من أجل الحصول على ما تحتاجه من رؤوس أموال ثابتة مثل أرضي ومنشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة.

ولا تنحصر العمليات الاستثمارية في قطاع معين، فالاستثمار يشكل كل القطاعات، سواء كان قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع الخدمات وقطاع التجارة.

- حياة شحاتة، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، (1991م)، القاهرة : ط1، ص 381

2- تمويل تجاري : هذا النوع من التمويل تستخدمه المشروعات لضمان تسييرها العادي. والإدارة التي تستخدم للحصول على هذا النوع من الائتمان هي الكمبيالات والسندات الإذنية.

3- تمويل إستهلاكي : وهذا يعقده الأفراد من أجل تمويل إحتياجاتهم من السلع المعمرة كالعربات والآثاث المنزلية. ويعتبر التمويل الإستهلاكي هو أول ما عرف من أنواع التمويل.

ثانياً : حسب شخص المقترض :

1- تمويل خاص :

هو ما يعقده أشخاص القانون الخاص من أشخاص طبيعيين وأشخاص إعتباريين كالشركات والمؤسسات الخاصة، تتوقف قدرة الأشخاص على الحصول على التمويل على الثقة التي تتمتع بها لدى مانح التمويل وكذلك على الإيرادات المستقبلية التي ينتظر أن تحققها في المستقبل والتي ستدفع منها ديونها عندما يحين الأجل المحدود لذلك.

2- تمويل عام :

وهذا النوع من التمويل تعقده الأشخاص العامة كالدولة والولايات ومجالس الحكم المحلي المختلفة، وتعتمد قدرة الدولة على الحصول على التمويل على المقدرة المالية لأفراد المجتمع وبنوكه وشركاته وهم الذين يطلب منهم الإكتتاب في القرض العام على الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة وعلى وضعها المالي وأخيراً على مدي محافظتها على تسديد ما سبق أن عقدته من قروض من قبل.

ثالثاً : من حيث نوع الضمان المقدم للدائن : (1)

1- تمويل شخصي :

في حالة التمويل الشخصي لا يقدم المقترض إلي المقرض أية أموال ضماناً لتسديد دينه، ويكتفي الدائن بالوعد الذي قطعه على نفسه بتسديد الدين وثقته في تنفيذ هذا الوعد، ويلاحظ أن الكثير من التمويل الذي تمنحه البنوك التجارية هو تمويل شخصي أما البنوك السودانية الآن فالضمان يأخذ شكلاً آخر ففيه لا ينظر الي الشخص المقترض من حيث وضعه المالي وإنما ينظر إلي الشخص الذي يضمنه، حيث يلزم الشخص المقترض بإحضار شخص آخر يكون له حساب بأي بنك ويتم التأكد من ذلك عن طريق خطاب

1- محمد سعيد سلطان، عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، (1989م)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 130.

سري حتى تتوفر الثقة ويبرم العقد، وهذا النوع من انواع الضمان تبلور بعد العمل بالبنوك الإسلامية التي لا تقرض بفوائد.

2- تمويل عيني :

فيه يقدم المقرض عيناً كان أم منقولاً أم عقارياً كضمان لتسديد دينه، ويهدف الدائنون وعلى رأسهم المصارف من وراء الرهن العيني الحصول على مبلغ القروض تحت كل الظروف إذا لم يكن الشخص المقرض رشيداً.

المبحث الثالث : مخاطر التمويل المصرفي (المفهوم - المصادر - الأنواع)

أولاً : مفهوم مخاطر التمويل :

1- تعريف الخطر:

هو حالة من عدم التأكد أو القلق التي تلازم متخذ القرار نتيجة عدم تأكده من نتيجة قراراته والتي قد ينتج عنها خسائر مادية (1). كما يعرف الخطر ايضاً بأنه الخسائر المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة خطر معين (2).

إن الخطر موجود في حياتنا اليومية وبصورة مستمرة ولا يعلم الشخص ماذا سيحدث له في اليوم ولم علم ذلك سيتفادي الخطر، لذا يضع الإنسان التحوطات اللازمة لتفادي حدوث المخاطر مستقبلاً. أن هذا الوضع لا يخص الإنسان فقط ولكن يشمل كافة الهيئات والمؤسسات والشركات وأي كيان قائم على وجه الأرض، فكل هؤلاء معرضون للخطر في لحظة، لذلك يكون لهم تصورهم الخاص لتفادي تلك المخاطر التي تحدث مستقبلاً.

2- مفهوم ادارة المخاطر :

يقصد بإدارة الخطر كيفية التعامل مع الخطر التي ستحدث مستقبلاً وكيفية الحد منها وتقليلها وذلك بوضع الدراسات العلمية الصحيحة من الجهات المختصة بذلك الأمر. ويقصد بمفهوم إدارة الخطر انه تلك الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند إتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي تواجه الفرد والمنشأة، وتهدف سياسات إدارة الخطر إلي منع أو التقليل من حجم الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد (3).

إن أحد أهم أهداف المنشآت هو تفادي المخاطر التي تواجهها وكيفية التعامل معها وتضع كثير من المنشآت أولوية لهذه الأهداف، ففي القطاع المصرفي أنشئت إدارات متخصصة للمخاطر مهمتها تحديد وقياس وتحليل المخاطر التي تواجه المصرف مستقبلاً والحد منها بقدر الإمكان، وبالطبع لهذه الإدارات طرقها وأساليبها الخاصة في التعامل مع الخطر ومن مهام هذه الإدارة هي كيفية التعامل مع الخطر. وهناك عدة خطوات للتعامل مع هذه المخاطر تتمثل في : (4)

أ - تحديد هذه المخاطر.

ب - قياس هذه المخاطر.

ج - تقييم وتحليل المخاطر.

د - انتقاء الأسلوب المناسب للتعامل معها.

- محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الرحمن، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، (2004م)، دار الكتب الاكاديمية، ص15.¹
- مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، (2001م)، القاهرة، الدار الجامعية، ص12.²
- محمد توفيق البلقيني، مرجع سابق، ص 29³
- الصديق طلحة محمد رحمه، مرجع سبق ذكره، ص 62.⁴

هـ - المتابعة المستمرة للمخاطر حتى لا يتكرر حدوثها أو إحتواء الآثار الناتجة عنها.
وبالتأكيد إن الإدارة الناجحة هي التي تستطيع أن تتنبأ بقدر الإمكان ماذا سيحدث في المستقبل وكيفية التعامل معه، والسير بالمنشآت إلابر الأمان.

3- مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي :

إن تعريف مخاطر الائتمان المصرفي يتركز حول مفهوم واحد في كل الكتابات التي تحدثت عن مخاطر الائتمان المصرفي، حيث أن معظم التعريفات تدور حول هذا المفهوم الذي يمكن أن نوجزه كالآتي:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها احتمال عدم سداد العميل أو عدم الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في فترة محددة حسب الشروط المتفق عليها⁽¹⁾. وإما أن يكون عدم السداد ناتج عنه شخصياً وإرادته أو لظروف خارجة عن إرادته. وبالطبع من خلال التعريف نجد أن البنك قد يتعرض إلي خسائر مالية كبيرة مما يؤثر على أصوله وعلى أموال المودعين كذلك باعتبارها هي نفس الأموال التي أعطيت للعميل في العملية التمويلية مما يدخل البنك في دوامة من المشاكل، ويؤثر هذا على أداء المصرف وعلى عملائه المتعاملين. وهناك مفهوم آخر للمخاطر الائتمانية حيث يرى أحد الكتاب⁽²⁾ أنه يمكن النظر للمخاطر الائتمانية من خلال منظورين مختلفين، الأول هو من حيث قصرها على المخاطر المصحوبة لمنح الائتمان فقط والثاني من حيث المخاطر المصحوبة للقيام بالنشاط المصرفي ككل، بمعنى (المفهوم الضيق والمفهوم الواسع) ووفقاً للمفهوم الضيق تعرف المخاطر بأنها الاحتمال القائم دائماً بعدم قيام الطرف المقابل للبنك (العميل) بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يترتب على هذا المفهوم إن احتمال عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه البنك إحتمال قائم ودرجة تحقق هذا الإحتمال مستقبلاً غير معلومة للبنك بدقة كاملة وكذلك نسبة تحقق هذا الاحتمال تتراوح من الصفر إلي 100%.

أما بالمفهوم الواسع فتعرف المخاطر بأنها الاحتمالات القائمة دائماً بعدم قيام الأطراف المقابلة للبنك (أطراف متعددة) بالوفاء بالتزامات تجاه البنك، ويترتب على هذا المفهوم إن المخاطر الائتمانية تشمل كافة الأنشطة التي يقوم بها البنك مثل :

- 1- إصدار تعهدات أو ضمانات.
- 2- إيداع لدى المرسلين في الخارج.
- 3- الاستثمارات في الأوراق المالية.
- 4- عمليات الصرف الأجنبي وغيرها من الأنشطة.

2- صلاح الدين حسن السيبي، قضايا مصرفية معاصرة، (2004م)، (الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الإعتمادات المستندية)، ط1، دار الفكر العربي، ص47
3- احمد عبد العزيز الالفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (2002م)، ط1، القاهرة، بدون دار نشر، ص 176.

أُتضح أنه من خلال الاستعراض السابق أن فكرة مخاطر الائتمان تتركز في مفهوم واحد وهو عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، وعلى البنك تقبل هذا الوضع لأنه معروف مسبقاً أنه لا يوجد ائتمان بدون مخاطر، أي أن وقوع المخاطر مؤكداً، لذا يعمل البنك على التقليل منها وليس حجبها نهائياً، ويضع البنك الدراسات الكافية حول هذا الأمر من كافة جوانبه.

ثانياً : مصادر وأنواع مخاطر التمويل المصرفي :

1/ مصادر مخاطر التمويل المصرفي :

تتعدد مصادر المخاطر الائتمانية لتشمل كافة الأطراف ذات الصلة بالقرار الائتماني سواء كان لهذه الأطراف علاقة بالبنك أو ليست لها علاقة، ويمكن أن يتم إستعراض هذه المصادر كما يلي :

1- المصادر التي لها علاقة بالبنك (مصادر داخلية) :

أ- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك :

غالباً ما تنشأ هذه المخاطر من عدم متابعة البنك لعملية الائتمان ومراقبة العميل والتحقق من قيامه بالواجبات المطلوبة منه ويكون ذلك مرده إلي ضعف نظام العمل الداخلية والأجراءات الرقابية وضعف أجهزة المتابعة وعدم التنسيق بين الإدارات المختلفة في البنك والتي لها علاقة بالائتمان⁽¹⁾. كذلك ما يتعلق بالضمانات وما يحدث فيها من تغيرات يمكن أن تؤثر على العملية الائتمانية ويمكن تلافي ذلك بالعمل والتنسيق التام بين الإدارات العليا والصغرى في البنك لكي يكون هنالك اتصال وتبادل للمعلومات مما يسهل للبنك المتابعة بكل سهولة، وكذلك توفير الخبرات والكوادر المتخصصة في هذا العمل.

ب - المخاطر المتعلقة بالسياسة الائتمانية للبنك :

إن عدم وجود سياسة ائتمانية واضحة للبنك قد تعرضه إلي كثير من المصاعب فهي تعتبر المنهج، وقد يؤدي عدم الإلتزام بها أو عدم وضوحها إلي العشوائية والتخبط وتداخل في الأدوار ويصعب بالتالي على الأجهزة الرقابية أداء وظائفها بالصورة المطلوبة⁽²⁾. لذا فإن السياسة الائتمانية الواضحة الأهداف هي التي تقود البنك إلي بر الأمان.

ج - المخاطر المتعلقة بالضمانات التي يعتمدها البنك :

إن مشكلة الضمانات من أصعب الأشياء التي تواجه البنك في العملية التمويلية، ومهما حصل البنك على ضمانات كافية يصعب التنبؤ باستقرارها عند حلول أجلها، وتعتبر الضمانات هي آخر الحلول التي يلجأ لها البنك للحصول علي حقوقه، لذا لا بد للبنك عند تحديده للضمانات أن يضع لها دراسة شاملة ويختار الضمانات التي يسهل الحصول عليها في حالة فشل العميل في السداد.

2- المصادر التي ليست لها علاقة بالبنك (مصادر خارجية) :

- احمد غنيم، صناعه قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك، (1998)، ط1، بدون دار نشر، ص 1.73
- احمد عبد العزيز الالفي، مرجع سبق ذكره، ص 2.188

أ - المصادر التي ترتبط بالعميل :

ينشأ هذا النوع من المخاطر لعدة أسباب ترتبط بالعميل منها السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته الماليه وسمعته الاجتماعية ووضعها المالي وسبب حاجتها للائتمان والغرض من هذا الائتمان⁽¹⁾. فلا بد للبنك من دراسة كل هذه الأشياء عن العميل ويجب أن تتوفر لدى البنك كافة المعلومات التي تتعلق بالعميل والحصول عليها، لذا فإن أي نقص في معلومة تخص العميل قد تتسبب في مشكلة للبنك، ويجب على البنك الحرص على التزود بالمعلومات فبعض العملاء يعطون البنك معلومات خاطئة أو ناقصة قد تضر به مستقبلاً وتعتبر سمعة العميل من أهم الأشياء التي على أساسها يعطي البنك أو يمنع منح الائتمان.

ب - المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي سيتم تمويله :

عندما يشرع البنك في الدخول في عملية منح ائتمان يدرس نوع القطاع الذي سيتم تمويله سواء كان هذا المجال صناعي، زراعي، عقاري، خدمي، أو غيره ويدرس كذلك فرص النجاح الممكنة للحصول على عائد من هذا المجال، وبالتأكيد في كل قطاع من القطاعات السابقة توجد مخاطر تختلف من قطاع لآخر، وعلي البنك الدخول في القطاع الذي يوجد به أدنى درجة من المخاطر وهذه المخاطر ليست ثابتة في قطاع معين، وممكن أن يكون مثلاً القطاع الزراعي أفضل من الصناعي والعقاري أفضل من الخدمي أو قد يحصل العكس وذلك كله حسب الظروف الاقتصادية العامة.

ج - المخاطر المرتبطة بالظروف العامة :

وتكون مثل هذه المخاطر ليست لها علاقة بالبنك أو العميل وإنما خارج سيطرتهم، ومرتبطة بالظروف العامة ومن هذه المخاطر مثلاً صدور قرارات وتشريعات من السلطة تحدث تغييرات في الوضع السائد وتؤثر بالتالي على البنك أو العميل أو كليهما معاً، وكذلك مخاطر الحرب، والكوارث الطبيعية، وهناك مخاطر التضخم وتقلب الأسعار، وتعتبر كل هذه المخاطر خارجة عن سيطرة الطرفين، لذا لا بد للبنك أن يضع تنبؤاته المستقبلية الخاصة والتي يمكن أن تقلل من درجة هذه المخاطر.

2/ أنواع المخاطر التي تواجه المصرف :

هناك العديد من المخاطر التي تواجه المصرف والتي تؤثر على مركزه المالي وربحيته، ومن أهم أنواع هذه المخاطر ما يلي⁽²⁾ :

أ. المخاطر الائتمانية :

وهي التي تنشأ من عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك أو عدم رغبته في ذلك أو أي أسباب أخرى تحول من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني، (2002م)، ط1، القاهرة، الوراق للنشر والتوزيع، ص 179.
- الصديق طلحة محمد رحمه، مرجع سبق ذكره، ص 66.

ب. مخاطر السيولة :

وهي تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته التي حان أجلها، وأيضاً من عدم قدرته على توظيف أمواله بالشكل الصحيح ويظهر ذلك في قصور التدفقات النقدية الداخلية عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية.

ج. مخاطر أسعار الفائدة :

وهي التي تنشأ من تقلبات أسعار الفائدة مما يؤدي إلي خسائر للبنك، وهذا في البنوك التقليدية.

د. مخاطر التشغيل :

وهي التي تحدث نتيجة وجود خلل في نظام الرقابة الداخلية ونتيجة للأخطاء التي تحدث سواء كانت بشرية أو فنية أو تتعلق بأنظمة التشغيل الإلكترونية الخاصة بالبنك.

هـ. مخاطر السوق : وتنشأ نتيجة للتغير العام في مستوي الأسعار حيث تكون للبنك بضائع مخزنة يمتلكها وأي تغير في الأسعار يؤثر على هذه البضائع وعلى إمكانية تسويقها وبيعها.

الفصل الثالث

التمويل المصرفي في السودان

المبحث الأول : المصارف الإسلامية

المبحث الثاني : صيغ التمويل الإسلامي

المبحث الثالث : أهميه القطاع الزراعي ومشاكله

المبحث الأول : المصارف الإسلامية

أولاً: نشأة وتطور المصارف الإسلامية :

1- نشأة البنوك الإسلامية :

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية بدأت عام 1963م، عندما تم إنشاء بنوك إدارية بمصر علي يد الدكتور عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق التوفير والإحتياط بالنسبة لصغار الفلاحين. ثم تم إنشاء بنك نصار الإجتماعي عام 1971م، بالقاهرة ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، فبيت التمويل الكويتي عام 1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، وفي الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل الإستثماري عام 1978م، فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997م، أما بالجزائر فإن مجموعة البركة الجزائرية هي تجميع للبنوك والشركات تستثمر أموالها بطريقة إسلامية آمنة في طرح البركة في الأموال ومن هنا جاء الإسم وقد تأسست في عام 1990م.

والآن إنتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت علي فتح نوافذ مثل : سيتي بنك، ولويدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة لتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.(1)

أما في السودان برزت فكرة إنشاء مصرف إسلامي لا يتعامل بالربا، لأول مرة في السودان من جامعة امدرمان الإسلامية، وقدمت الفكرة إلي مجلس السيادة آنذاك وحول المشروع إلي بنك السودان لإبداء الرأي فيه إلا أن الفكرة لم تنفذ حيث وقفت كثير من العقبات أمامها. وفي فبراير 1976م إجتمع الأمير محمد الفيصل برئيس جمهورية السودان الديمقراطية آنذاك المشير جعفر نميري طالباً منه السماح بإنشاء بنك إسلامي يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتم الاتفاق على إصدار قانون من مجلس الشعب بإنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني وقد تم ذلك في ابريل 1977م.(2)

2- تعريف البنوك الإسلامية : (3)

هنالك العديد من التعاريف التي أعطيت للبنوك الإسلامية ومن بينها :

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في

1- نجاة محبوب، مخاطر التمويل البنكي وكيفية الإحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، (2012م)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي، ص 48.

- نصر الدين فضل المولي، المصارف الإسلامية، (1985م)، جدة، دار العلم، ص 2.52

- نجاة محبوب، مرجع سابق، ص ص 50- 51.3

غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجالات المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية.

البنك الإسلامي هو عبارة عن منشأة مالية تقوم بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور، وفقاً لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.

من التعريف السابقة يتبين لنا أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تباشر الأعمال المصرفية حيث تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية. فهي تمتلك مجموعة من الصفات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات المصرفية نذكر منها :

أ- الإطار العام الذي يحكم أعمال البنك الإسلامي هو الشريعة الإسلامية.

ب- الحجر الأساسي في استخدام أموال البنك الإسلامي هو الاستثمار.

ثالثاً: وظائف وأهداف المصارف الإسلامية :

1- الوظائف :

لا تختلف الوظائف العامة في المصرف الإسلامي عن وظائف المصارف التقليدية التي تجدر الإشارة إليها أولاً بقصد توضيح وظائف المصارف الإسلامية. وإبراز هذه الوظائف فيما يلي :

أ) تيسير التبادل في الأوراق المتداولة مقابل عمولة أو أجره تتقاضاها هذه البنوك.

ب) تيسير الإنتاج وذلك بتجميع رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء المشروعات الإنتاجية والتجارية وتقديم القروض لأصحاب هذه المشروعات نظير عمولة تتقاضاها هذه المصارف، وهي الفرق بين ما تدفعه من فائدة المدخرات في حسابهم وبين ما يدفعه المقترضون من فوائد نظير استخدامهم لهذه الأموال وهذه البنوك تشارك في الإنتاج بطريقة غير مباشرة.

ج) تقوم المصارف المركزية بالرقابة علي البنوك التجارية والمتخصصة وتشرف على أعمالها.

وفق ذلك تقوم البنوك بالتوسط بين أصحاب الأموال وبين أصحاب الأعمال بتجميع المدخرات وتهيتها للمستثمرين، كما تقوم البنوك بأداء مايسمي بالخدمات المصرفية التي تشمل فتح الحسابات وتحصيل الودائع وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان ودفع وتحصيل الشيكات أو الأوامر أو أدونات الصرف أو غيرها من الأوراق ذات القيمة وخصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية وأعمال الصرف الأجنبي وغير ذلك من أعمال البنوك.

وتقوم المصارف الإسلامية بما تقوم به البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة من وظائف مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومنهجها في توجيه حركة الأموال لمصلحة الأفراد والمجتمع. ولتحقيق نوع من التوازن بين هاتين المصلحتين تلتزم المصارف الإسلامية على وجه العموم بالأمر التالي: (1)

(1) إستثمار الأموال بالمشاركات والمضاربات وإنشاء المشروعات التي يملك المصرف حصة فيها أو غير ذلك من وسائل التمويل التي أباحتها الشريعة الإسلامية.

(2) تحريم الإحتكار أو التعامل في الأنشطة الضارة.

(3) عقد تبرع بمنفعة المال مع الإلتزام برد مثله وضمان لمقرضه.

(4) دفع الزكاة طهرةً للمال ورعايةً لحقوق الفقراء فيها وتشجيع التطوع والصرف في مختلف أوجه البر.

(5) دعم روح التعاون بين الأفراد والمجتمعات الإسلامية لجذب المدخرات وتجميعها وإستثمارها في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة، مما تعين عليها قيام المجتمع المسلم بفرض الكفايات الواجبة عليه شرعاً. ويترتب عليها التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية .

وتختلف المصارف الإسلامية في أنماط الاستثمار وأدوات التمويل، فالبنوك التقليدية تعتمد علي القروض والاقتراض بالفوائد الربوية في إستثمارها للأموال المتاحة لها بينما تستند المصارف الإسلامية في أعمالها عموماً علي أسلوب المشاركة ودعم التعاون بين المجتمعات الإسلامية بالإضافة الي ذلك فإن المصارف الإسلامية تهدف إلي السعي لتخليص الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية التي تعمل البنوك التقليدية والأجنبية على تكريس الشعور بها فإن إمتناع البنوك الإسلامية عن التعامل بالربا سوف يؤدي إلي زيادة إقبال الجماهير عليها وزيادة قدرتها على تجميع المدخرات وتمويل المشروعات.

وإن العمل بإسلوب المشاركة سوف يؤدي إلي تجميع الجهود والخبرات اللازمة لإنجاح المشروعات. أما العمل بإسلوب القروض الربوية فإنه يؤدي إلي ترك العمل وحده يواجه مصيره الذي ينتظره فيضطر إلي دفع نفسه بكل الوسائل التي يصادفها فتشيع أخلاق الانانية وحب السيطرة على العكس من أساليب المشاركة التي تؤدي إلي شيوع أخلاق التعاون.

ويكفي هذه المصارف شرفاً أنها يسرت للمسلمين طريق الخلاص من عبء التعامل بالربا على نحو لم يكونوا قادرين على دفعه إلا بمشقة بالغة مع وعيهم بحرمة فوائد الربا.

(2) أهداف البنوك الإسلامية :

هناك مجموعة من الأهداف يسعى البنك الإسلامي إلي تحقيقها وعلى سبيل المثال :

(أ) جذب وتجميع الأموال :

- عبد الحميد الغزالي، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ط1، المجلدات.1

جذب الأموال يأتي عن طريق قبول مدخرات الجمهور الناتج عن توفر الثقة، إذ يقوم المصرف الإسلامي بحث الجمهور على التخطيط والتقدير السليم للإنفاق السليم بحيث يعود النفع المباشر أو غير المباشر ويتم عن طريق جميع وسائل الاتصال بالجمهور مباشرة والإجابة بطريقة واضحة على أسئلة الجمهور لتسهيل تقديم الخدمة المصرفية وتصحيح الصورة في أذهان الناس.⁽¹⁾

(ب) تنمية الوعي الإدخاري :

تكون من خلال تنفيذ بعض التوجيهات الإسلامية لتشغيل الأموال وتنمية الوعي الإدخاري هي إحدى نتائج العمل الصحيح للوصول للازدهار المنشود في جميع المجالات. وللوصول للتنمية لا بد من تجويد العمل المصرفي وجذب أكبر عدد من العملاء والأموال العاطلة عن العمل أو المجمدة عن الاستثمار أو الأموال غير المستقلة في أي نشاط اقتصادي.

(ج) تعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي :

لتحقيق هذا الهدف علينا ابتداء الإيمان بأن البلاد الإسلامية جميعها وطن واحد لايهتم بالحوجز السياسية والجغرافية الموجودة بين الدول الإسلامية وذلك لتحقيق الازدهار الشامل في جميع الدول الإسلامية، فإزدهار جزء صغير يؤدي لازدهار جزء كبير، ولا يتحقق ذلك إلا بتكاتف وتضافر القوى المادية والمعنوية المتاحة في المجتمع الإسلامي.

(د) يعمل البنك الإسلامي علي تأسيس المشروعات الاستثمارية والترويج لها سواء كان منفرداً أو مع الغير ويمتد النشاط لكافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة سواء صناعة أو زراعة أو تجارة وتوزيع أو في التعدين.

(هـ) القيام بالأعمال والخدمات المصرفية :

وذلك وفق مقتضى الشريعة الإسلامية خالصة من الربا والاستغلال وبما يحل مشاكل التمويل قصير الأجل.⁽²⁾

ولجعل هذا الهدف ممكناً تتم مراعاة بعض الأشياء وهي⁽³⁾ :

- توجيه الاستثمار وتركيزه على إنتاج سلع وخدمات تشبع حاجات الإنسان.

- تحري أن المنتجات تقع في دائرة الحلال فما أدي إلي حرام فهو حرام.

(و) تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصحة الجماعة قبل النظر للعائد الفردي⁽⁴⁾ : إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة فتفضل مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد. فالمصلحة الجماعية في المصارف الإسلامية توضع في مقدمة أولويات العمل المصرفي لذلك حلام الإسلام الاحتكار.

1- محسن احمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، القاهرة، دار ايتراك للنشر، ص 20.

2- محمود محمد بابلي، المصارف الإسلامية ضرورة حتمية، (1989م)، المكتب الإسلامي، ط1، ص 169.

3- عبد الحميد محمود البعلى، مفاهيم أساسية في البنوك الإسلامية، (1996م)، القاهرة، المعهد العالى للفكر الإسلامى، ط1، ص 75.

4- أحمد النجار وأخرون، مائة سؤال ومائة جواب، (1978م)، القاهرة، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، ط1، ص 45.

الخلاصة :

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي الفائض والعجز المالي وفقاً لآلية المشاركة في الربح والخسارة المبنية على أحكام عقد المضاربة الشرعية وقاعدة الغنم بالغرم. وتتمتع المصارف الإسلامية بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، حيث تستمد مشروعيتها من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها المصرفية والاستثمارية، ومن أهمها عدم التعامل بالفائدة المصرفية التي هي من الربا المحرم والمشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ترجع بداية المصرفية الإسلامية بمفهومها الواسع إلى بداية ظهور الإسلام، فقد عرف المسلمون ألواناً من العمل المصرفي الإسلامي في صدر الإسلام، مثل القروض والمضاربة والحوالة والصرف وغيرها. وكان لقرار مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف عام 1965م بحرمة التعامل بالفائدة المصرفية، ولتجربة بنوك الإدخار المحلية التي أسسها، د.أحمد النجار في بداية الستينات من القرن الماضي الأثر الإيجابي على إنتشار المصارف الإسلامية عربياً وعالمياً، والتي وصل عددها إلى 267 مصرفاً ومؤسسة مالية إسلامية في نهاية عام 2003م.

المبحث الثاني : صيغ التمويل الإسلامي :

صيغ التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية :

مقدمة :

يمارس التمويل الإسلامي من خلال عدة صيغ، كالمرابحة للأمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتملك، والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك، والسلم والاستصناع وغيرها، وهذه تؤدي بدورها إلى إيجاد اقتصاد حقيقي، لكونها قائمة على عقود المعاوضات أو المشاركات. وهي عقود تؤثر في إيجاد نشاط اقتصادي حقيقي، لكونها تساهم في نقل ملكية السلع والخدمات من المصرف الإسلامي إلى العاملين في الحياة الاقتصادية، أو أن تكون هناك شراكة بينهما، ومن أبرز صيغ التمويل :

1- المشاركة :

تعني خلط نصيب شريكين أو أكثر في مشروع ما بحيث لا يتميز نصيب أحدهم عن أنصبة الشركاء الآخرين، وعادة ما تتكون المشاركة إما بسبب الملك أو بسبب العقد، وتكون شراكة الملك إما إجبارية كما في حالة الإرث أو إختيارية كما في حالة الشراء أو الهبة أو الوصية أما شراكة العقد فتتم بموجب عقد يبرمه الشركاء يحدد فيه نصيب كل منهم في رأس المال وكيفية تقسيم الأرباح أو الخسائر.

قد تكون المشاركة بالأموال بمعنى أن يقدم كل شريك نصيبه في رأس المال في صورة نقدية وقد تكون المشاركة بالأبدان بمعنى أن يتفق شخصان أو أكثر على إدارة عمل مشترك على أن يتقاسموا الأرباح حسب الإتفاق المبرم بينهم ولا يشترط أن يكون هذا العمل في مكان واحد أو من جنس واحد، كما قد تكون المشاركة بالوجوه بمعنى أن يتفق تاجران أو أكثر على شراء سلعة وبيعها وتقسيم الأرباح أو الخسائر بينهم بنسبة أنصبتهم في رأس المال.⁽¹⁾

المشاركة يمكن أن تقوم بين الأفراد أو بين الهيئات أو كليهما كأن يساهم أحد المصارف في رأس مال إحدى الشركات أو مع أحد الأفراد أما بمبلغ معلوم أو بعدد من الأسهم، وقد تستمر المشاركة طوال حياة المشروع وقد تنتهي بامتلاك أحد الشركاء لأنصبة الآخرين بالشراء مثلاً وقد تكون المشاركة مربوطة بصفقة معينة تنتهي بنهايتها.

ويكفل عقد المشاركة لكل شريك حق المساهمة في إدارة المشروع وإعتبار تصرفاته تصرف الوكيل عن باقي الشركاء كما يكفل لكل شريك حق الحصول على الأرباح أو تحمل الخسائر بنفس نسبة نصيبه من رأس المال ولا يجوز النص على غير ذلك كأن ينص مثلاً على تحمل أحد الشركاء بقدر أكبر من الخسائر أو يستأثر بقدر معلوم من الأرباح لأن هنالك احتمالاً أن لا تزيد الأرباح عن ذلك القدر فيحرم باقي الشركاء من الحصول على الربح فينقطع الهدف من المشاركة.

- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التمويل والإدارة المالية في منشأة الأعمال، (2004م)، مطبعة جامعة النيلين، ص 1.47

تستخدم أغلب المصارف في السودان صيغة شركة العنان في الأموال التي يساهم فيها المصرف مع شريك آخر في رأس المال والإدارة ويتم تقسيم الأرباح بينهما بنسب يتفقان عليها مقدماً، على أن يراعي فيهما مساهمة كل شريك في رأس المال شريطة أن لا تكون الخسائر تسببت بالتعدي أو التقصير وعادة ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل العمليات التجارية والعمليات الإنتاجية في الزراعة والصناعة وغيرها.

يحيى العقد الذي يبرم بين الشريكين وفق الشريعة الإسلامية على بيانات وشروط عدة مثل موضوع المشاركة والمبلغ الذي يشارك به كل طرف وكيفية إدارة البضاعة موضوع الشراكة من حيث التخزين والبيع وكيفية إدارة حساب المشاركة وتوزيع الأرباح أو الخسائر وفق النسب المتفق عليها كما ينص العقد على حل أي نزاع ينشب بين الطرفين عن طريق التحكيم وينص كذلك على تكوين لجان التحكيم وسلطاتها.

أنواع المشاركة : (1)

هنالك ثلاثة خيارات مطروحة للتعامل بالمشاركة :

أ. المشاركة المباشرة (تمويل صفقة معينة) : ونعني بها دخول البنك شريكاً في عمليات مستقلة عن بعضها حتى بالنسبة للمشروع الواحد وتختص بنوع معين أو عدد من السلع، وكمثال لذلك الاعتمادات المغطاة جزئياً يمكن تمويلها عن طريق المشاركة.

ب. المشاركة في رأس مال المشروع : تتم المشاركة في رأس المال بشراء الأسهم أو المساهمة في تمويل رأس المال العامل في المشروع حيث يقوم البنك بتقسيم أصول الشريك ليحدد حجم التمويل التشغيلي الذي يقدمه.

ج. المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة) : يعطي المصرف للشريك الحق في الحل محلّه في ملكية المشروع دفعة أو على دفعات حسب ما تغتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعته العملية على أساس إجراء ترتيب منتظم، لتجنب جزء من الدخل المتحصل كقصد لسداد هذه العملية.

(2) السلم: (2)

- السلم لغة : جاء في لسان العرب مادة "سلم" : يقال أسلم إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهباً وفضة في سلعة معلومة إلي أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلي صاحب السلعة، وسلمته إليه.

- السلم اصطلاحاً :

هو أن يسلم عيناً حاضرة في عوض موصوف في الذمة إلي أجل، وهو نوع من البيع ينعقد بلفظ البيع والسلم والسلف.

1- إبراهيم فضل المولى البشير الشكري، (2015م)، أحكام المعاملات الشرعية، الخرطوم، دار جامعة السودان للنشر والتوزيع، ط3، ص 69.
- حسن يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي، (2005م) القاهرة، دار النشر للجامعات، ص 2.96.

يقول الإمام القرطبي : " حد علماءنا رحمة الله عليهم السلم فقالوا : هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو حكمها إلي أجل معلوم".

- مشروعية السلم :

أستدل الجمهور على مشروعية السلم بالقرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع.

(أ) من القرآن الكريم :

يقول الله عز وجل : " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه " (البقرة: 282).

ويجاب بأن هذا يدل على جواز السلم لأجل، ولا يدل على أنه لا يجوز إلا مؤجلاً.

(ب) من السنة الشريفة :

- عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال : (قدم رسول الله (ص) المدينة وهم يسلفون بالتمر السننتين

والثلاث، فقال : "من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم").

(ج) الإجماع :

ولقد نقله بعض العلماء منهم ما يلي :

- يقول الإمام القرطبي : (والسلم بيع من البيوع الجائزة بالاتفاق، مستثنى من نهيه عليه السلام عن

بيع ما ليس عندك، وأرخص في السلم؛ لأن السلم لما كان بيع معلوم في الذمة كان بيع غائب تدعو إليه

ضرورة كل واحد من المتبايعين، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة، وصاحب الثمرة

محتاج إلى ثمنها قبل إبانها لينفقه عليها، فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجية، ولقد سماه الفقهاء "بيع

المحاويج"، فإن جاز حالاً بطلت هذه الحكمة وارتفعت هذه المصلحة، ولم يكن لاستثناءه من بيع ما ليس

عندك فائدة).

- أركان بيع السلم : (1)

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن أركان السلم وباقي العقود ثلاثة، ويتكون

كل منها من عنصرين، لذلك عبر البعض عن هذه الأركان، بأنها ستة تفصيلاً، وهذه الأركان هي :

1. الصيغة المكونة من : "الإيجاب والقبول".

2. العاقدون وهما : "المسلم والمسلم إليه".

3. محل العقد أو المعقود عليه، وينقسم إلى قسمين : "رأس مال السلم والمسلم فيه".

وخالف في ذلك الحنفية : بأن ركن كل العقود هو الصيغة المكونة من الإيجاب والقبول فقط.

- أهمية بيع السلم : (1)

1- المرجع السابق، ص 99.

يصلح عقد السلم لتمويل عمليات زراعية مختلفة، حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتريها أو يسلمها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم، فيقدم لهم بهذا التمويل نفعاً ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق إنتاجهم. كما يمكن استخدام عقد السلم في تمويل النشاط الزراعي والصناعي، ولا سيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة. ويمكن تمويل عقد السلم في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج.

- مشاكل تطبيق عقد السلم :

أي معاملة أياً كان نفعها أو العائد منها، لا يمكن القول بجوازها وحلها ما لم تكن بمنأى عن النواقص الشرعية، ولذلك تظهر في عقد السلم إشكالية كون الثمن فيه قريب من الثمن المثل، وحتى يبتعد عن شبيهة الربا في التطبيق العلمي، تظهر بعض الإشكالات منها (2):

1. إن السلم والاقتراض كلاهما سبيلان للاستدانة، والفائدة على القروض وبيع المحصول بسعر منخفض ولها نفس النتيجة وهي زيادة مديونية المنتج الزراعي بل وحملة الاستدانة في السنة القادمة. وقد رد بعضهم هذه الشبهة بأنه مع التسليم بأن كليهما سبيل الاستدانة إلا أنهما في نظر الشريعة ليس سواء، فالاقتراض بفائدة ربا، وبيع المحصول قبل حصاده ولو بسعر أقل بيع مباح، حتى إن كان كلاهما يحققان غاية اقتصادية وأحدة هي الحصول على المال اللازم للتمويل، لذلك من باب أولى إتباع السبيل المشروع والابتعاد عن السبيل المحرم، ثم أنهما ليس سواء من الناحية الاقتصادية، ففي بيع السلم يخضع البيع للمساومة والتفاوض، وتتدخل عوامل كثيرة لتحديد السعر، كوفرة المبيع (السلعة) وثقة وأمانة البائع وكبر السوق، أما الاقتراض بفائدة فيتم بسعر محدد ومفروض.

2. هناك قول بأن بيع السلم ينطوي على المخاطر التي تتمثل في امتناع البائع عن التسليم عند حلول الأجل أو يعجز عن ذلك بعدما يكون قد أنفق الثمن ويرد على ذلك بأن هذه المخاطر لا تخلو منها قروض الائتمان الزراعي، حيث توجد هناك المخاطر الطبيعية كهلاك المحاصيل وفرض الماشية والمخاطر البشرية كعدم احترام المقترض لتعهداته أو تعرضه لظروف خاصة أثرت على إنتاجه إضافة إلي المخاطر الاقتصادية كالتغيرات التي تطرأ على الأسواق، ولذلك فليس عقد السلم وحده هو المحفوف بالمخاطر كما أن لعقد السلم ميزة إضافية تتمثل في الحد من المخاطر الناتجة عن عدم احترام البائع لالتزاماته بتسليم المسلم فيه من خلال شعوره وعلمه بأن المحصول (المسلم فيه) ليس ملكاً له، فقد باعه وتسلم ثمنه أما المقترض فإن المحصول ملك له، يستطيع التصرف فيه فهو مجرد مدين بمبلغ القرض.

1- علي بن احمد السواس، مخاطر التمويل الإسلامي، (2008م)، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، طبعة تمهيدية، ص 50.

2- زهير أحمد علي أحمد، صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، (2016م) رسالة دكتوراة منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 113.

(3) المضاربة :

هي الإتجار بمال الغير ويتم ذلك بموجب عقد خاص بين صاحب المال والعامل يتم فيه الإتفاق على إنشاء تجارة يكون رأسمالها من الأول والعمل من الآخر وتحدد حصة كل منهما من الربح بنسبة مئوية. وتنقسم المضاربة إلي نوعين :

أ - مضاربة مطلقة وهي التي لا يقيد فيها العامل بنوع معين من التجارة ولا بزمان أو مكان معين لممارسة نشاطه.

ب - مضاربة مقيدة وهي التي يشترط فيها صاحب رأس المال بعض الشروط المقيدة.

فإذا كان المصرف الإسلامي يتلقي الأموال باعتباره عامل مضاربة لاستثمارها، ورأينا أن جزءاً من هذه الأموال يستثمر في التجارة بالبيع والشراء، فإن من العقود التي يلجأ إليها في استثماراته، عقد المضاربة أي الإقراض، هذا يعني في هذه الحالة أنه يصبح صاحب رأس المال، والعميل المشارك يكون عامل المضاربة.

وقد إتسعت مجالات المضاربة، وقد نجحت بحمد الله تعالى، وإطمأنت إليها المصارف والمتعاملون معها، ويرجع الأمر في التوسع والنجاح إلي حد كبير الي عدة أمور بعد فضل الله تعالى وتوفيقه :

الأمر الأول : مجالات المضاربة : فإلي جانب الاستثمارات المحلية المألوفة، والإستيراد وضعت لهم منهجاً لتمويل رأس المال العامل، وللتعامل مع الشركات القائمة، والأفراد الذين يملكون أصولاً ثابتة فقط، والدخول في أعمال مقاولات للمباني والطرق والمشروعات المختلفة.

الأمر الثاني : تزيل العقبات التي تحول دون إشتراك المصرف، فمثلاً إذا كان المشروع يحتاج إلي خدمات وأجهزة وأجور عمال، فإن المصرف يرى أن الأجور لا يمكن ضبطها، فرأينا أن يقدم طالب المضاربة دراسة تبين الجدوى الاقتصادية، ويذكر فيها قيمة الأجهزة والمعدات والخدمات، وتكون هذه القيمة قابلة للزيادة أو النقصان تبعاً لتغير الأسعار، أما الأجور فيذكر حدها الأعلى الذي لا يمكن تجاوزه، وبذلك تقل المخاطر بالنسبة للمصارف.

الأمر الثالث : بعض العملاء يرفض المضاربة بسبب الربح، حيث يرى أن نصيب المصرف سيكون كبيراً ويحدث عادة من العملاء الذين تحقق استثماراتهم نسباً عالية من الأرباح، فتم إضافة شرط في العقد ينص على أن الأرباح إذا زادت على كذا فإن المصرف يتنازل عن نسبة معينة من باقي نصيبه من الأرباح.⁽¹⁾

- علي بن أحمد السواس، المرجع السابق، ص ص 51 - 1.53

4- المراجعة : (1)

يشترك لفظ المراجعة من الربح وهو الزيادة التي يحصل عليها البائع نتيجة لبيع السلعة بأكثر من تكلفة شرائها.

ويشترط في بيع المراجعة معرفة مقدار رأس مال السلعة ومقدار الربح الذي يطلبه البائع، ويقصد برأس مال السلعة ثمن شراؤها مضافاً إليه كافة المصاريف التي يتكبدها المشتري مثل مصاريف الشحن والنقل والترحيل والتخزين وغيرها، وعادة ما يكون مصدر المعرفة لرأس المال هو البائع نفسه الذي يفترض فيه الأمانة في ابلاغ هذه المعرفة لهذا يطلق على هذا البيع بيع الأمانة تمييزاً له عن بيع المساومة الذي لا يشترط فيه تحديد رأس مال السلعة.

إن الربح الذي يطلبه البائع قد يكون محدداً بمبلغ معين أو كنسبة مئوية من رأس المال ويتمثل في :

أ - أن يكون البائع مالكاً للسلعة موضوع البيع وقت التفاوض وتتم إجراءات هذا البيع بإبلاغ المشتري برأس مال السلعة والربح الذي يطلبه فإن قبل المشتري عرضه انعقد البيع بين الطرفين. وإن لم يقبل إنفض الأمر ولم ينعقد العقد ولم تقم المراجعة.

ب - أن لا يكون البائع مالكاً للسلعة موضوع البيع وقت التفاوض وإنما يتم هذا البيع بناءً على طلب يقدمه المشتري للبائع أن يشتري له سلعة مسمأة وموصوفة ثم يعده بشرائها منه وتربيحه فيها.

وعادة ما يلجأ المشتري إلى هذا النوع من بيع المراجعة إما لقلّة خبراته بفنون البيع والشراء أو طلباً للتمويل الجزئي أو الكلي من البائع حيث يمكن للمشتري الحصول على السلعة في الحال وتأجيل دفع ثمنها دفعة واحدة أو على أقساط في المستقبل.

بيع المراجعة للأمر بالشراء عملية مركبة من وعد بالشراء وبيع المراجعة، فهي ليست من قبيل بيع الانسان مالميس عنده لأن البائع لا يعرض أن يبيع شيئاً ولكنه يتلقى أمراً بالشراء ويقوم بتنفيذه وهو لا يبيع السلعة إلا بعد أن يمتلكها ثم يقوم بعرضها على الأمر بالشراء الذي عليه الخيار في شرائها أو رفضها.

قد إنتشر بيع المراجعة بشقية بعد أسلمة النظام المصرفي في السودان وأصبحت البنوك والمؤسسات التمويلية تلعب دوراً أساسياً في تمويل شراء السلع وبيعها بثمن حاضر أو مؤجل كله أو بعضه في مقابل الحصول على نوعين من الأرباح : (2)

(أ) الأرباح العادية التي يحصل عليها أي بائع فوق ما كلفته السلعة.

(ب) الزيادة في السعر بسبب التأجيل في الدفع وقد جوز جمهور الفقهاء هذه الزيادة في السعر المؤجل،

- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سابق، ص 53 - 55.
- علي بن احمد السواس، المرجع السابق، ص 20 - 21²

غير أن الشبهة التي تثار حول ممارسة البنوك الإسلامية في السودان لصيغ المراهبة هو عدم قبض البنك للسلعة قبل تسليمها للعميل فكثيراً ما يحدث أن يطلب أحد العملاء من البنك أن يشتري له سلعة يوصفها ويحدد كميتها وسعرها ويعزز طلبه بفواتير من المالك الأصلي دون أن يقبضها البنك. وكذلك قد وقع الخلط بين بيع المراهبة والربا، وذلك يرجع إلي عدد من الأسباب منها :
أ/ عدم الإدراك الفقهي للفرق بين بيع المراهبة والربا.
ب/ أخطاء التطبيق في بيع المراهبة.

ج/ ما يراه بعض الباحثين من أن هذا البيع من باب الحيل غير المقبولة.
تم إنتهاج أسلوب البيع مساومة وهي وسيلة للتغلب على مخاطر المراهبة وذلك بأن يشتري المصرف مع خيار الشرط للمشتري فقط دون البائع، وتحدد مدة كافية للخيار، وأثناء المدة يبيع المصرف ما اشتراه، فإن لم يتمكن من البيع أبلغ البائع بفسخ العقد ورد المبيع. والدليل على ذلك ما جاء في الأثر، حيث سئل الإمام الشيباني عن مخرج للحالة التالية :

إذا قال شخص لآخر : أشتري هذا العقار - مثلاً - وأنا أشتريه منك وأربحك فيه، وخشي أن أشتراه إلا يشتريه منه من طلب الشراء. فقال الإمام : المخرج أن يشتري العقار مع خيار الشرط له، ثم يعرضه على صاحبه، فإن لم يشتريه فسخ العقد ورد المبيع. فقيل للإمام الشيباني : أرايت إن رغب صاحبه - طالب الشراء - في أن يكون له الخيار مدة معلومة ؟

فأجاب : المخرج أن يشتري مع خيار الشرط لمدة أكبر من مدة خيار صاحبه، فإن فسخ صاحبه العقد في مدة خياره أستطاع هو الآخر أن يفسخ العقد فيما بقي من المدة الزائدة على خيار صاحبه.⁽¹⁾

1- علي بن احمد السواس، المرجع السابق، ص 22.

المبحث الثالث : التمويل الزراعي في السودان

أولاً : التمويل الزراعي في السودان⁽¹⁾ :

يشكل التمويل الزراعي أحد هواجس القطاع الزراعي في السودان ومن أبرز وأكبر مشاكله ومحددات تطوره ومسيرته التنموية. فالمال عصب الحياة ليس للقطاع الزراعي فقط وإنما لكافة أنشطة الحياة، ويظل توفيره بكفاية وفي مواعيده المطلوبة وبشروط ميسرة ومناسبة لطبيعة النشاط الزراعي ومقروناً بحسن إدارته وتوجيهه واستغلاله برشد بواسطة الأجهزة المعنية بالتمويل من جانب، ومستخدمي تلك الأموال من الجانب الآخر أمراً بالغ الأهمية والضرورة لتجاوز هذه المشكلة بذلت العديد من المحاولات والجهود.

وبالرغم من الجهود الكبيرة والمحاولات المتعددة التي بذلت من المسؤولين على أعلى المستويات لإيجاد حلول قاطعة لمشكلات التمويل الزراعي، فما زالت على رأس قائمة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في كافة مراحل الإنتاج، مما يستوجب وقفة للمراجعة ليس لتقديم توصيات ومقترحات حلول لمشاكل التمويل الزراعي ولكن للنظر في العديد من التوصيات والمخرجات التي صدرت عقب ورش العمل والمؤتمرات والندوات التي عقدت خصيصاً لهذا الغرض في أروقة وزارة الزراعة والغابات ووزارات الزراعة الولائية وغيرها بغية إعادة تصنيف تلك التوصيات وإضافة توصيات جديدة أن اقتضتها المستجدات في الساحة الزراعية ومن ثم إعداد خطط لتنفيذ التوصيات التي يمكن تطبيقها وفق الترتيبات والأولويات التي يتم الاتفاق عليها والشرط الأساسي لإمكانات النجاح في مثل هذه الوقفات مشاركة كافة الجهات ذات الارتباط بقضية التمويل وإلتزام كل طرف بما يوكل إليه من مهام محددة وفي مواعيدها.

نقطة البداية في مشكلة التمويل الزراعي هي ضعف قدرات التمويل الذاتي للمنتجين وفي ظل تصاعد مستمر للاحتياجات التمويلية نتيجة تصاعد تكاليف الإنتاج مع سياسات تحرير الاقتصاد السوداني مع الأخذ في الاعتبار عدم الموازنة بين الزيادات التي طرأت على تكاليف الإنتاج والتي طرأ على أسعار المنتجات الزراعية. مما يزيد الأمر أكثر تعقيداً تذبذب الإنتاج من حين لآخر وتدني مستويات الإنتاج بصورة عامة في القطاع الزراعي لأسباب متعددة والتمويل الزراعي جزء من هذه الأسباب.

ليست المشكلة فقط في ضعف مقدرات التمويل الذاتي للمنتجين بل الأمر يتعدى ليشمل قدرات الاقتصاد الكلي لتوفير كل الاحتياجات التمويلية لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يستوجب تحديد القدرة

1- عامر محمد خريف أحمد، أثر التعثر المصرفي على التمويل الزراعي في السودان، (2019م)، دراسة تطبيقية البنك الزراعي – فرع أبو جيبه، (2017-2003م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 28.

التمويلية في الاقتصاد الكلي وما يمكن توفيره منها للقطاع الزراعي كنقطة أساسية في البحث عن الحلول العلمية، نردها فيما يلي: (1)

1: العمل بنظام التمويل التناقصي السنوي وإقتصار التمويل في سنة معينة على عدد محدود من المنتجين من الذين تنطبق عليهم شروط التمويل وبشرط أن يكون التمويل الممنوح في حدود التكاليف الحقيقية للإنتاج وأن يتم توفيره قبل وقت كاف من بداية الموسم الزراعي وأن تكون هنالك متابعة ميدانية لضمان توجيه التمويل الممنوح للغرض المطلوب. الفكرة مبنية على تمويل كامل في أول موسم وبإسقاط تمويل بعض بنود التكلفة في السنوات القادمة ولفترة محدودة يتم الاتفاق عليها بين الجهات المعنية بالأمر بحيث ينتهي التمويل الموسمي لهذه الفئة من الأجهزة المصرفية بانتهاء الفترة المحددة على أن تكون هذه الفئة قد تمكنت من الاعتماد على نفسها في تمويل أنشطتها الزراعية مستقبلاً وينتقل التمويل بذات الصيغة إلى فئات أخرى من المنتجين. من الشروط الأساسية لنجاح الفكرة القنوات المشتركة للممولين والمنتجين وبذلك في الفكرة والشفافية في التعامل والمتابعة وإيجاد الحلول لأي مشاكل تعترض التطبيق أول بأول. ويمكن للبداية أن تكون بمشروع رائد يتم تنفيذه في أحد مواقع الإنتاج.

2: الاستفادة من تجربة مشروع النفرة لإنتاج المحاصيل بولاية القضارف باستقطاب شركات استثمارية محلية أو أجنبية للمشاركة في تمويل النشاط الزراعي الإنتاجي بنفس صيغة مشروع الظفرة وبضمان الدولة ووفق شروط عادلة للطرفين ويمكن النظر في تطوير العلاقة الإيجازية إلى صيغ أخرى كالمشاركة حلية.

ثانياً : السياسات التمويلية للقطاع الزراعي الصادرة من بنك السودان المركزي 2007-2018 :

يقوم بنك السودان المركزي سنوياً بإصدار السياسات النقدية والتمويلية للمصارف العاملة للدولة، يراعي فيها الأهداف القومية وموجهات السياسة الاقتصادية الكلية ويشمل بيان بنك السودان السنوي أيضاً على الأسس والضوابط التي تحكم التمويل المصرفي بما في ذلك مؤشرات تكلفة التمويل والضمانات والمتطلبات الإحترازية.

وتضمنت السياسات التمويلية التي ظل يصدرها بنك السودان المركزي من عام 2007 – 2011 تشجيع الإنتاج الزراعي عبر تشجيع المصارف على تخصيص أكبر قدر من الموارد للقطاع الزراعي، وخلال عام 2012- 2014 أستندت سياسات بنك السودان المركزي بصورة أساسية على موجهات وأهداف البرنامج الثلاثي للدولة بتخصيص القدر الأكبر من التمويل المصرفي للإنتاج الزراعي وعلى وجه الخصوص إنتاج وتصدير سلع البرنامج الثلاثي (السكر، القمح، زيوت الطعام والأدوية). وفي

- عامر محمد خريف، المرجع السابق، ص 1.29

مجال الصادر تشجيع إنتاج القطن، ومنتجات الثروة الحيوانية والصمغ العربي، وذلك عن طريق تكوين محتفظ للتمويل بواسطة البنوك تحت إشراف ومتابعة البنك المركزي مع تقديم الحوافز للمصارف التي تشارك في تلك المحافظ. كما تم توجيه المصارف بأن تكون جملة التمويل الممنوح في أي وقت من الأوقات للمناطق الريفية بواسطة أي من فروعها العاملة بنسبة لا تقل عن 70% من جملة الودائع المستقطبة من تلك المناطق كذلك وجهت السياسة التمويلية بتكوين محافظ من البنوك لتمويل شراء المحاصيل بغرض الصادر، إلي جانب تقديم الحوافز للمصارف التي توفر التمويل متوسط المدى والتمويل ذو البعد الاجتماعي بالإضافة إلي المصارف التي تقدم التمويل بصيغ المشاركة وغيرها من الصيغ بخلاف المراجعة

وضعت سياسات بنك السودان المركزي لعام 2018م متسقة مع موجهات وأهداف الموازنة العامة والبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2019 - 2015)، في عامه الرابع وبرنامج إصلاح الدولة (2021 - 2017) ومخرجات الحوار الوطني، وقد هدفت السياسة إلي تشجيع المصارف على التوسع في منح التمويل للقطاع الخاص بالتركيز على القطاعات ذات الأولوية و المتمثلة في الإنتاج الصناعي (الإستخراجي والتحويلي) مع التركيز على إنتاج وتصدير السلع التي تستهدف زيادة الصادرات وإحلال الواردات.

مما أدى إلى إرتفاع رصيد التمويل المقدم للقطاع الخاص من 75.1 مليون جنيه بنهاية عام 2017 إلي 127.4 مليون جنيه بنهاية عام 2018 بنسبة 70%، حيث نالت فيها قطاعات الزراعة و الصناعة والتقيب والتجارة الخارجية النصيب الأكبر من إجمالي التمويل الممنوح .

مع توجيه الموارد المالية المصرفية للقطاعات الإنتاجية، و تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير والمتوسط بما يدفع عجلة التنمية ويقلل من نسبة الفقر و يعزز دور القطاع الخاص⁽¹⁾ وقد شملت التوجيهات للمصارف طبيعة ونوعية النشاط المراد تمويله، وعدم السماح للعملاء بتجاوز الفترة المحددة لسداد أو تصفية التمويل ومراعاة تطبيق الإجراءات الواردة بالمشورات المنظمة لسداد الديون المتعثرة وعدم تركيز التمويل في يد قلة من العملاء أو مقابل نوعية معينة من الضمانات أو لصالح نشاط معين.

في حالة تمويل الزراعة المطرية يجوز للبنوك إعفاء المزارعين من تقديم الميزانيات عند طلب التمويل، ويجب عدم منح التمويل لمرحلة الكديب إلا بعد التأكد من أن المزارع قد فرغ من زراعة المساحة المقررة على أن يتم ذلك بموجب شهادة صادرة من وزارة الزراعة الولائية أو الجهة المختصة وكذلك التمويل لمرحلة الحصاد.⁽²⁾

- سياسات بنك السودان المركزي للاعوام 2007-2018¹

- بنك السودان المركزي، منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، منشور رقم، (2012/11).²

جدول رقم (3-1) : يوضح حجم التمويل الممنوح حسب القطاعات الإقتصادية خلال الأعوام (2007-2018)

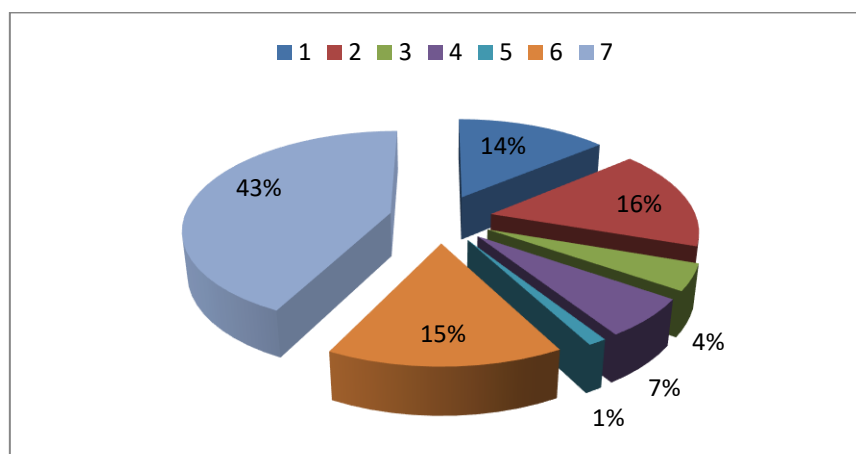
بملايين الجنيهات

القطاع	القيمة %	الزراعة	الصناعة	الصادر	النقل والتخزين	التنمية الإجتماعية	التجارة المحلية	أخرى	الإجمالي	السنة
										القيمة
2007	القيمة	837	1,314	526	1,201	382	2,093	6,576	12,587	
	%	6.7	10.4	2.1	8.9	3.0	16.6	52.2	100	
2008	القيمة	1,648	1,904	481	862	446	2,137	7,213	14,268	
	%	10.1	13.0	3.3	5.9	3.05	16.1	48.6	100	
2009	القيمة	1,686	1,755	703	999	469	2,132	8,257	15,596	
	%	10.8	9.9	2.4	6.4	3.0	14.8	52.7	100	
2010	القيمة	1,599	3,782	479	1,011	616	2,387	11,701	22,107	
	%	7.2	17.3	2.2	4.6	2.8	13.0	52.9	100	
2011	القيمة	1,448	5,531	586	1,421	582	3,763	9,368	23,329	
	%	6.4	23.7	3.7	6.1	2.5	16.1	41.5	100	
2012	القيمة	2,873	4,577	1,606	1,636	0	4,168	9,782	24,310	
	%	11.9	19.0	4.4	6.8	0.0	17.3	40.6	100	
2013	القيمة	6,721	5,748	2,259	3,443	0	4,936	11,355	33,382	
	%	19.9	16.2	6.7	10.2	0.0	12.9	34.2	100	
2014	القيمة	6,062	5,615	1,277	2,237	0	6,588	16,486	38,967	
	%	15.7	13.3	4.6	5.8	0.0	17.0	43.6	100	
2015	القيمة	11,089	7,899	2,231	2,509	0	9,929	20,538	54,195	
	%	20.5	14.6	4.1	4.6	0.0	18.3	37.9	100	
2016	القيمة	18,893	9,570	1,629	3,455	0	16,627	60,289	110,463	
	%	22.7	11.5	2.0	4.1	0.0	19.9	39.7	100	
2017	القيمة	5,585	6,750	2,301	1,799	0	5,606	14,933	37,034	
	%	15.1	18.2	6.2	4.9	0.0	15.1	40.5	100	
2018	القيمة	4,769	6,867	2,440	1,858	0	1,348	6,472	23,754	
	%	20.1	28.9	10.3	7.8	0.0	5.7	27.2	100	
الإجمالي	القيمة	67,266	61,312	16,518	22,431	2,498	61,714	182,988	409,992	
المتوسط	%	14%	16%	4%	7%	1%	15%	43%	100%	

إعداد الباحث

المصدر : بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، 2007-2018.

الشكل (3-1) : يوضح متوسط تدفق التمويل قطاعياً للفترة من 2007-2018



من الجدول (1-3) والشكل (1-3) يوضحان تركيز التمويل المصرفي على بند اخرى - القطاعات غير ذات الأولوية، وتدني متوسط القطاعات ذات الأولوية، القطاع الزراعي، قطاع الصادر، القطاع الصناعي. بلغت أعلى نسبة تمويل للقطاعات ذات الأولوية، للقطاع الصناعي 16% وبلية القطاع الزراعي 14% وقاطع الصادر يشكل أدنى نسبة 4% من إجمالي التمويل خلال فترة الدراسة (2007-2018م) هذه النسبة تعتبر قليلة بإعتبار القطاع الزراعي من القطاعات ذات الأولوية والسبب في انخفاض النسبة أن القطاع الزراعي يعتبر تمويلة ذو مخاطر عالية جداً نسبة لطبيعة القطاع الزراعي في أنه قد يتعرض لقلّة الأمطار والافات وتقلبات السوق، بينما بلغت نسبة التمويل للقطاعات الاخرى خلال فترة الدراسة 86%.

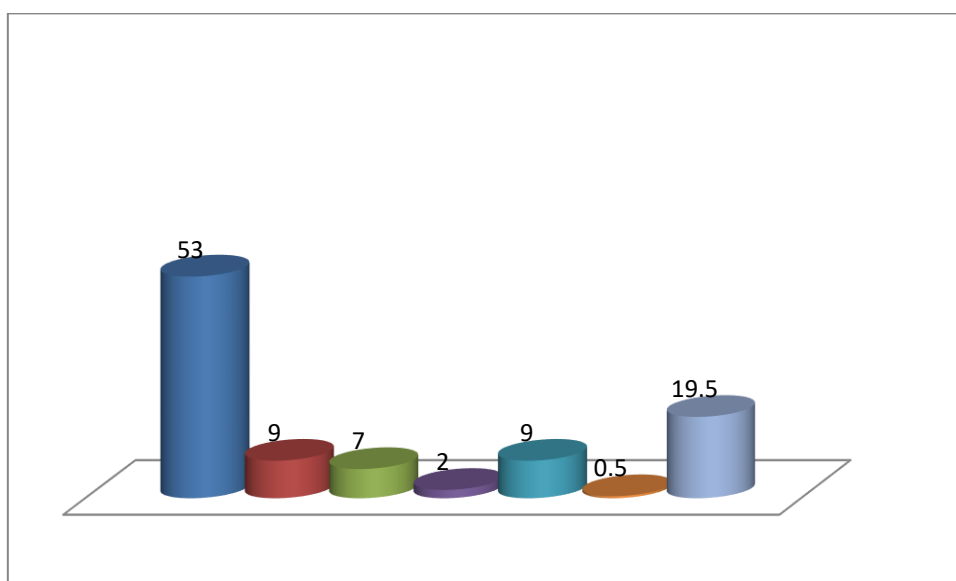
لكن نلاحظ هنالك تذبذباً في حجم التمويل الممنوح لقطاع الزراعة وبنسبة أكبر خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي (2012-2014) لتعويض خسارة عائدات النفط بعد انفصال جنوب السودان، إذ نجد أن جملة التمويل الممنوح للقطاع الزراعي خلال الفترة من (2007-2018) قد بلغت 67,266 مليون جنيه تم تنفيذ 68% منها خلال فترة تطبيق البرنامج الخماسي، حيث بلغت نسبة التمويل للقطاع الزراعي خلال هذه الفترة أعلى من متوسط التمويل خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2-3) : يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ خلال الفترة (2007-2018)

بملايين الجنيهات

الإجمالي	أخرى	الأجارة	المقولة	السلم	المضاربة	المشاركة	المرابحة	القيمة	الصيغة
								%	السنة
12587	3061	0	0	28	849	1631	7315	القيمة	2007
100	24	0	0	1	4	23	58	%	
68114	4845	0	0	290	876	1769	6899	القيمة	2008
100	33	0	0	2	6	12	47	%	
15606	3469	52	1600	503	956	1641	8186	القيمة	2009
100	22	0.16	6	2	6	10	52	%	
22810	4566	52	2629	825	1480	1298	11474	القيمة	2010
100	21	0.24	10	1	17	9	52	%	
23329	3880	63	1952	517	1542	1548	14331	القيمة	2011
100	17	0.15	8	1	6	7	61	%	
24310	5438	90	2160	604	1296	2763	12202	القيمة	2012
100	23	0.37	9	2	5	11	50	%	
33822	5370	331	3929	665	1377	3174	18301	القيمة	2013
100	16	0.98	1	2	5	11	53	%	
38678	5999	514	5178	1464	708	3625	20180	القيمة	2014
100	16	0.37	13	4	5	9	52	%	
54000	9426	200	8402	1622	3582	3822	26968	القيمة	2015
100	17.4	0.4	15.5	3	6.6	7.1	49.8	%	
83059	14722	290	17271	2499	4165	5594	38518	القيمة	2016
100	17.7	0.3	20.7	3	5	5	46.2	%	
129741	19350	545	32357	728	9740	8099	60722	القيمة	2017
100	23.2	1.9	1.4	0.6	7.8	6.5	48.5	%	
101817	1410	249	2667	2030	7560	9196	78705	القيمة	2018
100	5.94	1.05	11.2	1.4	5.3	6.4	55	%	
100	19.5	0.5	9	2	7	9	53	%	المتوسط

الشكل (2-3) : يوضح متوسط تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ في الفترة من (2007-2018)



يوضح الجدول (2-3) والشكل (2-3) أن نسبة تدفق التمويل الممنوح بصيغة المرابحة بلغت 53% خلال فترة الدراسة شكلت أعلى نسبة من إجمالي رصيد التمويل فاقت النسبة المحددة بواسطة بنك السودان، هذا يدل على عدم الإلتزام بالمنتشور حيث أن نسب تمويل المرابحة تجاوزت الـ 40% خلال الفترة من 2012-2018، مما يعني تركيز تدفق التمويل المصرفي على صيغة المرابحة بصورة كبيرة خلاف صيغ التمويل الأخرى بالرغم من أن واحدة من موجهات بنك السودان المركزي عدم التركيز على صيغة معينة، وأن لا تتجاوز 40% من حجم التمويل الممنوح⁽¹⁾

وقد إنحصر تدفق التمويل المصرفي لصيغتي السلم 2% والإجارة 0.5% عند أقل المستويات.

ثالثاً : مشاكل التمويل الزراعي في السودان (2):

أن السلبيات التي تراكمت مع تطور التمويل الزراعي كنظام اقتصادي حاسم وفعال بالنسبة للبنك الزراعي خاصة وقطاع التمويل بصفة عامة أستدعت وجودها مؤشرات تخلف البيئة الاقتصادية بشكل عام الأمر الذي أعاق تطورات أخرى في زيادة تحريك الإنتاج وتحقيق مستويات طموحة من الاستثمار في بقية القطاعات الاقتصادية وأعاق بشكل أساسي توفير القدر الأكبر من الموارد الذاتية ومن عوائد الاستثمار، ولعل من السمات الاقتصادية المحلية التي تمحورت حولها سلبيات التمويل، إرتفاع معدل

- بنك السودان المركزي، 2012، منشور رقم (2012/3).¹
- عامر محمد خرف، المرجع السابق، ص 30²

التضخم وضعف البنيات الأساسية، وارتفاع تكاليف الإنتاج إضافة إلي تدني المدخرات المحلية، ويمكن توضيح هذه السلبيات والمعوقات في الآتي :

(1) عدم كفاية حجم التمويل بالمقارنة مع تكلفة الإنتاج الحقيقية والتي تعود أسبابها الرئيسية إلي ضعف بنيات الاستثمار الأساسية من طرق ونقل إضافة إلي تكلفة مستلزمات الإنتاج المرتفعة. هذا أدى بالضرورة إلي قلة الإنتاج والإنتاجية وإلي عدم قدرة المقترضين على السداد مما يؤثر على موقف المؤسسات المالية المقترضة.

(2) اتساع الفجوة الزمنية بين دراسة الخطة التمويلية المقترحة وتنفيذها وذلك يقود إلي عدم كفاية المبالغ المرصودة لتنفيذ الخطة وتطبيقها نتيجة للفروق في تكلفة الإنتاج اتساع الفجوة بسبب التضخم.

(3) إن تأكد القيمة الحقيقية للنفود يعيب تقديم التمويل الائتماني طويل ومتوسط الأجل لذلك ازدادت عمليات التمويل الاستثماري قصير الأجل وبذلك تفقد عمليات التمويل أهم قوة دفع للقطاع الزراعي وهو إنشاء البنيات الأساسية التي تعتمد عليها عملية زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الزراعية بالبلاد.

(4) إن معوقات التمويل الزراعي تكمن في ارتفاع تكلفة القروض الممنوحة بسبب ارتفاع مستلزمات العمال الاجتماعي ومصروفات التشغيل في المؤسسات التمويلية مما يؤدي إلي ارتفاع هامش الربح على القروض، كما أن ارتفاع هامش الربح يزيد من معدل مخاطر التمويل الزراعي خوفاً من عدم القدرة على السداد كما يمنع استفادة صغار المنتجين من هذا النوع من التمويل.

(5) إن بعض صيغ التمويل المستخدمة لا تلزم المصرف أو المؤسسة التمويلية بمراقبة القروض للتأكد من توظيفها في الغايات التي منحت من أجلها، الشيء الذي يقود إلي استخدام القروض في مجالات غير إنتاجية وبالتالي عدم كفاءة التمويل الزراعي.

(6) عدم وجود خطة موحدة ذات أولوية تنموية في الجهات الفنية يتم من خلالها تحديد حجم التمويل وتوجيه السياسات التمويلية نحو توفير التمويل اللازم لها من قلب المؤسسات المعنية وذلك لضمان عدم تشتت موارد التمويل في عمليات استثمارية متفرقة غير ذات جدوى للاقتصاد الكلي.

(7) إن عدم وجود سياسة تسعيرية لحماية المنتج وترك المنتجات الزراعية لسياسة العرض والطلب يجعل المزارع محاطاً بإمكانات الخسارة خاصة في ظل موسمية الإنتاج الزراعي، وتشكل جانب آخر نتيجة لهذه الخسارة والإخفاق في تسديد القروض، كما تؤدي سياسة العرض والطلب إلي تغذية النشاط الطفيلي باحتكار الإنتاج من قبل التجار واستغلال ظروف موسمية الإنتاج.

(8) عدم تكامل الخدمات التمويلية بالشكل المطلوب المتمثل في تسويق المنتجات الزراعية وخلق الأوعية التخزينية الإستراتيجية إضافة إلي تقديم التمويل النقدي والعيني والعمل البحثي والإرشاد المرتبط بتطبيق الحزم التقنية التي تضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في حالة اتساقها وترابطها وتزاملها.

9) قصور الفهم المالي للمزارع وعدم فهمه لآلية صيغ التمويل إضافة قصور الوعي بشكل عام، لاسيما في المناطق الزراعية النائية والأرياف، أيضاً يمكن القول من أهم معوقات توفير الحجم الأمثل من التمويل تكمن في ضعف الأوعية الادخارية بشكل عام مما يستلزم توجيه الجهود لزيادة الوعي الادخاري وتخفيض الاستهلاك الشخصي لدعم الموارد المالية عند الاخذ بعمليات الاستثمار التنموية.⁽¹⁾ كل ما سبق يشكل سلبيات عديدة ومعوقات أساسية تعترض نظام التمويل الزراعي وتحد من الوصول إلي الأهداف المرجوة منه. ويلاحظ مدى الترابط بين هذه المعوقات من جهة وبين أهمية التمويل التنموي من جهة أخرى حيث أن عملية إقامة البنيات الأساسية تتطلب الحاجة الي رؤوس الأموال المتزايدة بسبب تزايد حجم التوظيفات الأولية الضرورية لذلك، كما أن عملية الهبوط بمعدلات التضخم تستوجب زيادة الإنتاج المحلي لتحقيق الوفرة والارتفاع بقيمة العملة المحلية هذا من جهة تحقيق الوفرة ومن جهة أخرى فإن من أولويات التمويل التنموي تعبئة رؤوس الأموال وتوظيفها بشكل استثماري فعال يضمن تحقيق الإنتاج وكثافة في الإنتاج وتحويل فائض هذا التمويل في المقابل إلي تحسين شروط هذا الإنتاج وتحريك قطاعات الاقتصاد على نحو يضمن استمرارية النمو، ويكون سبيلاً مباشراً لمحاربة التضخم وارتفاع قيمة العملة.

- عامر محمد خريف، المرجع السابق، ص ص 31- 1.32

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذه عن البنك الزراعي

المبحث الثاني : تحليل البيانات

المبحث الثالث : مناقشه الفرضيات والنتائج والتوصيات

المبحث الأول : نبذة عن البنك الزراعي السوداني :

أولاً : البنك الزراعي السوداني النشأة والتطور والأهداف (1) :

البنك الزراعي بنك متخصص في تقديم القروض للقطاع الزراعي بكافة فروعها، يورد الدكتور سيد الهواري تعريفاً للبنوك المتخصصة يشير إلى أن البنوك المتخصصة هي بنوك تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً أو مجالاً معيناً من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها. والبنك الزراعي السوداني هو مؤسسه تنمية مصرفية مملوكة للدولة تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي وتوفير الغذاء وزيادة دخل الأفراد ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة في السودان حسب نوع النشاط أو القطاع الذي يسمح بتمويله (1957م) والبنك الصناعي (1969م) والبنك العقاري (1967م) ويختص كل بنك من هذه البنوك الثلاثة في التمويل الزراعي والصناعي والعقاري متوسط وطويل الأجل وتمويل المشروعات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على فرص الاستثمار في كل قطاع من القطاعات المذكورة وتقييم المشروعات وإختيارها والترويج لها ثم تهيئة المناخ والاستثماري المناسب.

قامت الحكومة السودانية بتأسيس البنك الزراعي السوداني، قبيل إعلان الخطة العشرية وبعد فترة قصيرة من توقيع إتفاقية مياه النيل (1959م) وفي أعقاب الإجراءات الخاصة بتقييد تسهيلات التمويل الزراعي التي اتخذها البنك الأهلي المصري. وبدأ التمويل الحكومي بعد قيام قسم التمويل الزراعي بوزارة المالية، إلا أنه جهازاً متخصصاً – وأستمر الأمر هكذا حتى أصدر قانون تأسيس البنك الزراعي السوداني (1957م) بواسطة أول برلمان سوداني وطني عقب الاستقلال السياسي كصراف متخصص في تمويل الأعمال الزراعية وفي مجال تخطيط وإدارة الائتمان الزراعي في جمهورية السودان، ويعتبر البنك البداية الحقيقية لإدخال نظام التمويل المؤسس المتخصص بأهدافه وسياسته.

أنواع التمويل التي يمنحها البنك الزراعي السوداني :

- 1- تقديم تمويل نقدي لمقابلة التكاليف التشغيلية للمحاصيل والأنشطة المختلفة.
- 2- يمنح تمويل عيني بتوفير مدخلات الإنتاج (تقاوي، أسمدة، وقود، آلات).
- 3- يمنح تمويل إنشائيات الري للمشاريع الزراعية بالشمال، نهر النيل، كسلا.
- 4- تقديم التمويل التشغيلي للإنتاج الحيواني (دواجن، أبقار، أسماك... الخ).

أنشطة البنك الزراعي السوداني :

- 1- الأنشطة المرتبطة بالزراعة والتسويق (وسائل الترحيل، المخازن المبردة، التصنيع الزراعي).

1- عبد القادر أحمد سعد الرواس، سعد عبد الله سيد الكرم، التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع، (2009م)، ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني، المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق، مطبعة البنك الزراعي، ص ص 123-124.

- 2- إنشاء وتطوير مراكز الخدمات الزراعية وحفر الآبار الجوفية.
 - 3- تشيد أوعية التخزين (صومعتا الغلال بورتسودان – القصارف) إضافة إلي شبكة المخازن الحديثة بطاقة تخزينية مليون طن.
 - 4- القيام بأعمال التصدير للمنتجات الزراعية للدول العربية والأوروبية.
 - 5- تقديم كافة الخدمات المصرفية (خطابات الضمان، حسابات جارية، استثمار... الخ).
 - 6- الوصول إلي بعض المحاصيل لمرحلة الاكتفاء الذاتي والتصدير (الذرة، الكركدي، السمسم).
 - 7- استقطاب القروض والمنح والتسهيلات للاستفادة منها في تمويل المشاريع الزراعية والتنمية الريفية الشاملة.
 - 8- تشجيع الاستثمار في مجال التصنيع الزراعي.
- للبنك شبكة مراسلين واسعة على مستوى كافة الأقطار كما يقدم خدماته لقطاعات المغتربين ولدية مراكز تحاول فوروية (شرق النيل) وبالذول الأوروبية وشرق آسيا.

أهداف البنك الزراعي السوداني : (1)

تتلخص الأهداف العامة للقطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ورفع كفاءة الإنتاج وإعطاء أسبقية للقطاع التقليدي وزيادة حصيلة الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الأمثل للموارد، والحد من الهجرة إلي المدن وتطوير البحث العلمي وتطوير السياسات الكلية لدعمه، وإكتفاء الولايات ذاتياً تأسيساً على هذه الأهداف العامة للقطاع الزراعي ينطلق البنك الزراعي لتحقيق أهدافه الخاصة وهي على النحو التالي :

- 1- توفير الموارد المالية والاستثمار لزيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة الصادرات وتوفير سلع التكوين الرأسمالي ومدخلات الإنتاج المستوردة.
- 2- توفير الغذاء لمقابلة احتياجات الطلب المحلي من المنتجات الزراعية والحيوانية.
- 3- توفير المنتجات الزراعية لمدخلات وسيطة للصناعات الغذائية حيث تشكل تلك المنتجات التصنيعية قاعدة انطلاق للصناعات المحلية بالبلاد.
- 4- الوصول لبعض المحاصيل النقدية والغذائية لمرحلة الاكتفاء وتصدير الفائض.
- 5- تأمين المخزون الاستراتيجي للدولة من الغلال لمقابلة مواسم الندرة الناتجة عن العوامل الطبيعية.
- 6- إشراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية ولتحقيق التنمية الاقتصادية.
- 7- استقطاب القروض والمنح والتسهيلات من مؤسسات التمويل الأجنبي.
- 8- رفع كفاءة العمل المصرفي باستقطاب المدخرات الريفية وتطويرها وفتح الحسابات الجارية وودائع الاستثمار والمرابحات والمشاركات والمضاربات.

9- توفير خدمات الري للمشروعات الزراعية على النيل وحفر الآبار السطحية والجوفية للمشروعات الأخرى.

10- ربط السياسات التسعيرية لتكلفة الإنتاج تحفيزاً للمنتج.

11- تطوير دعم مجالات البحث العلمي لتنمية الإنتاج الزراعي.

12- تنمية وتطوير أوعية تخزين المحاصيل.

13- تمويل أنشطة الإنتاج الحيواني (دواجن، تسمين، ألبان، تحسين سلالات).

تطور البنك الزراعي السوداني :

يشتمل البنك الزراعي على إحدى عشر قطاع وكل قطاع يحتوي على أفرع موزعة في الجدول التالي في كل ولايات السودان حتي عام 2018م :

جدول رقم (3-4): يوضح فروع البنك الزراعي السوداني :

الرقم	القطاعات	المقر	عدد الفروع
1	الخرطوم	الخرطوم بحري	9
2	الجزيرة	مدني	14
3	سنار والنيل الأزرق	سنجة	7
4	النيل الأبيض	كوستي	8
5	دارفور الكبرى	نيالا	12
6	شمال كردفان	الأبيض	12
7	جنوب كردفان	كادقلي	8
8	الشمالية	دنقلا	11
9	نهر النيل	عطبرة	8
10	القطاع الشرقي	القضارف	10
11	البحر الأحمر	بورتسودان	2
98	الجملة		

إعداد الباحث

المصدر : البنك الزراعي السوداني، التقارير السنوية، 2007-2018

ثانياً : السياسات التمويلية للبنك الزراعي السوداني :

تضمنت السياسات التمويلية للبنك الزراعي السوداني خلال الفترة 2007-2011 على تنفيذ برنامج النهضة الزراعية، بوضعه كآلية تمويلية رئيسية لتنفيذ البرنامج لتقديم التمويل اللازم للمناطق الزراعية للقطاعين المطري والمروي في الزمن وحسب الجهات والسياسة المالية لبنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني. حيث ربطت الجهات العامة للتمويل بضرورة استخدام التقانة الزراعية والحزم التقنية وتبني مشاريع رائدة تساهم في إنجاح برامج النهضة الزراعية، ويتم التمويل وفقاً لسياسات التمويل الصادرة من البنك والتي تحدد مساهمة العميل والبنوك الممولة في النشاط وأجل ونوع الضمانات وشروط منح التمويل في حالة رغبة الفرع في تمويل نشاط ليس له سياسة تمويل عليه أن يقوم برفع مقترحات تشمل التدفقات النقدية للنشاط ومدى توفر مقومات الإنتاج والتسويق بالمنطقة حتى يتسنى للرئاسة دراسة إمكانية تمويل النشاط وإصدار سياسة تمويل له.

كذلك تم ربط التمويل بالتأمين الزراعي والإلتزام بالتمويل حسب المواقيت ومنح أفضلية في التمويل للمنتجين المنتظمين في جمعيات الإنتاج والتسويق والإلتزام التام بتمويل العملاء (المرمزين فقط) وتشجيع الإستثمار في الحيوان بمناطق الزراعة المطرية وتمويل إدخال تقانات تطوير الإنتاج الحيواني. إتخذ البنك سياسة التعامل المباشر في التمويل مع المزارعين دون إتحداتهم نسبة لصعوبة الحصول على الضمانات الكافية عبر الإتحدات.

خلال الفترة 2012-2014 أستندت السياسات التمويلية على تمويل المشروعات التي تحقق زيادة الصادرات وإحلال الواردات الغذائية (البرنامج الثلاثي) وتقديم التمويل حسب المراحل الزراعية، وربطت السياسة التمويلية، في تقديم التمويل باستخدام الحزم التقنية وتنفيذ العمليات الفلاحية المختلفة في أوقاتها المحددة وأن يتم التعاقد مع المنتجين كأفراد أو في شكل مجموعات وفق الأطر القانونية ومن الشروط والضوابط الهامة للسياسة الإلتزام بضوابط وشروط منح التمويل المصرفي الصادرة من بنك السودان المركزي والنقيد التام بإجراءات الترميز والإستعلام عن العملاء طالبي التمويل، والإلتزام بعقود التمويل المجازة من هيئة الرقابة الشرعية، والإلتزام بتطبيق المرشد الفقهي⁽¹⁾.

سياسات وإجراءات مواجهة مخاطر التمويل في البنك الزراعي السوداني :

- تقارير البنك الزراعي السوداني 2007-2014.1

ألزم بنك السودان المركزي في العام 2005 كافة المصارف العاملة بإنشاء إدارة مستقلة تعني بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، تتبع هذه الإدارة للإدارة العليا (المدير العام) وهي معنية بكافة أنواع المخاطر المصرفية.⁽¹⁾

يتخذ البنك الزراعي السوداني العديد من إجراءات تقليل المخاطر منها :

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء قبل التعامل معهم، حيث يتم إجراء تصنيف للعملاء وفقاً للمعايير المتعارف عليها عالمياً (رأس المال، المقدرة على السداد، السمعة)، والتأكد من أن التصنيف يتم بصورة

سليمة وصحيحة ووفق متطلبات البنك المركزي. وما إذا كان للعميل أى التزامات متعثرة أو شيكات موقوفة أو شيكات مرتجعة أو ورد أسمه ضمن قائمة العملاء المقصرين التي يصدرها بنك السودان المركزي، حيث توجد قاعدة بيانات تقوم على الإستعلام الإلكتروني، ولكن شرع البنك المركزي في تحديث هذه القاعدة لتغطي السجل التاريخي للعميل لخمس سنوات سابقة.

- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيف حجم المخاطر التي تنشأ في حالة تعثر العملاء حيث يتم قبول الضمانات غير المنقولة (العقارات والأراضي) والضمانات المنقولة (محاصيل، آليات زراعية، ودائع إستثمارية).

بعد منح التمويل يعمل البنك على متابعة سير حسابات العميل من حيث النشاط ومستوي إلتزامه بسداد ما عليه من التزامات والمتابعة والتقييم المستمر لكافة الضمانات وذلك بمتابعة أسعارها في السوق بصورة مستمرة بالإضافة إلي المراجعة المستمرة لهذه الضمانات للتأكد من وجودها الفعلى خاصة عندما تكون الضمانات في شكل بضائع أو ممتلكات وإعداد تقارير يضمن حالتها، ومتابعة ومراجعة محفظة التمويل بإستمرار والتأكد من أن التمويل منح وفقاً للأسس والضوابط المحددة من قبل بنك السودان وسياسات ولوائح البنك الداخلية وتحديد جودة الأصل عن طريق تجديد المعلومات عن المركز المالي وظروف العميل وحركة حساباته.⁽²⁾

- بنك السودان المركزي، قطاع المؤسسات المالية، النظم والضوابط والتوجيهات الصادرة، فبراير 2007.¹
1- محمد رشراش وآخرون، دراسة حول مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، (2010)، الإتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ص ص 29-30.

جدول رقم (4-4) : يوضح النسبة المئوية لمساهمة البنك الزراعي السوداني من إجمالي التمويل الممنوح من المصارف للقطاع الزراعي للفترة (2007-2018) :

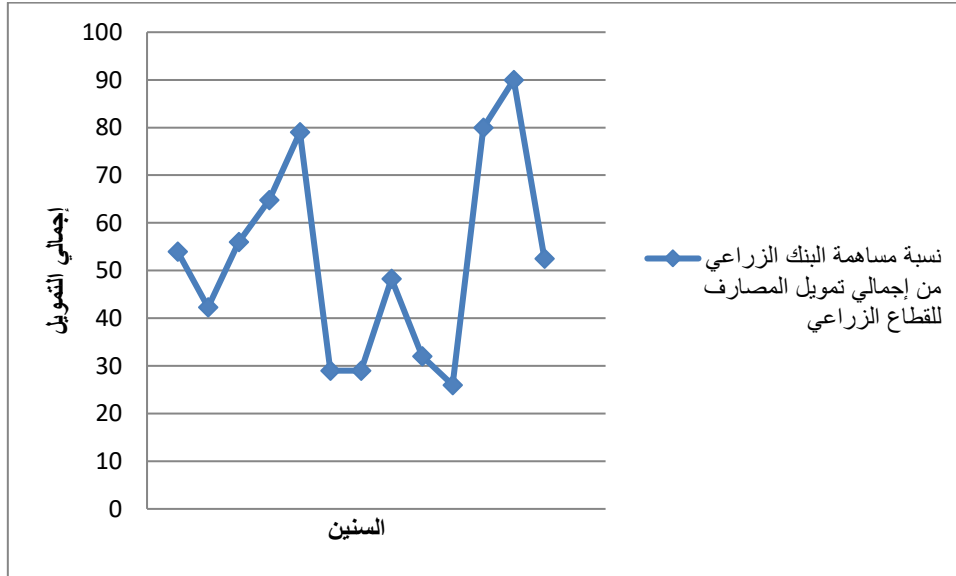
مليون جنية

السنة	اجمالي التمويل الموجهة	حجم التمويل الممنوح من البنك الزراعي	نسبة مساهمة البنك الزراعي من إجمالي التمويل الموجهة للقطاع الزراعي
2007	837	456	%54
2008	1648	630	%42.3
2009	1686	951	%56
2010	1599	1037	%64.8
2011	1844	1469	%79
2012	2873	1513	%29
2013	6721	1944	%29
2014	6062	2933	%48.3
2015	11089	3923	%32
2016	18893	4977	%26
2017	5585	6133	%80
2018	4769	7149	%90
المتوسط	5544	2515	%52.5

إعداد الباحث

المصدر : البنك المركزي السوداني، والبنك الزراعي السوداني، التقارير السنوية، 2018-2007.

شكل (3-4) : يوضح نسبة مساهمة البنك الزراعي من إجمالي تمويل المصارف للقطاع الزراعي للفترة (2018-2007) :



نلاحظ من خلال الجدول (4) والشكل (3) أن البنك الزراعي السوداني كانت أكبر مساهمة له من تمويل الجاهز المصرفي للقطاع الزراعي في العام 2018 والتي تمحورت حول نسبة 90% من إجمالي حجم التمويل الممنوح من المصارف للقطاع الزراعي، فيما إنخفضت النسبة بصورة كبيرة في العام

2016 إلى 26% عن المتوسط العام للبنوك طيلة فترة الدراسة والذي بلغ 52.5% من إجمالي حجم التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي للزراعة مما يجعل البنك الزراعي السوداني يستأثر بنسبة مقدرة من محفظة التمويل الزراعي.

جدول رقم (4-5) : يوضح التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل الممنوح من البنك الزراعي السوداني للقطاعات الاقتصادية للفترة (2007-2014) :

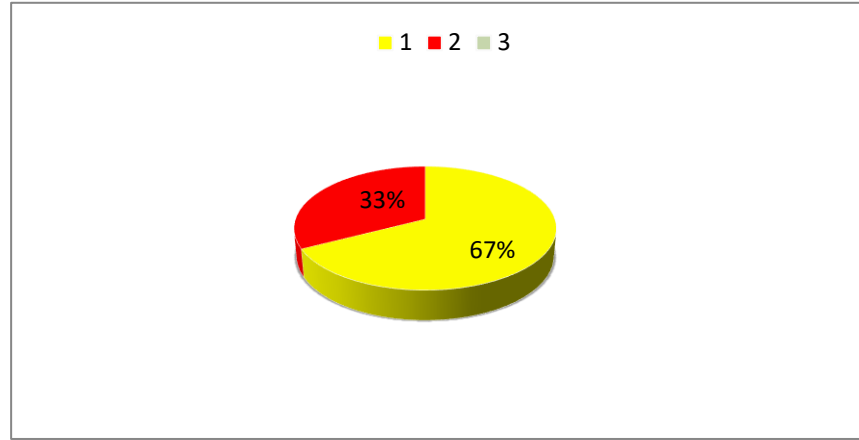
بملايين الجنيهات

إجمالي التمويل	التمويل متوسط الأجل	التمويل قصير الأجل	القيمة	نوع التمويل
			%	السنة
499	103	396	القيمة	2007
100	20.7	79.3	%	
668	100	568	القيمة	2008
100	15	85	%	
980	192	788	القيمة	2009
100	19.6	80.4	%	
1083	324	759	القيمة	2010
100	30	70	%	
1550	628	922	القيمة	2011
100	40.6	59.4	%	
1663	693	970	القيمة	2012
100	41.7	58.8	%	
2120	958	1162	القيمة	2013
100	45.2	54.8	%	
3157	1509	1648	القيمة	2014
100	47.8	52.2	%	
100	33	67	%	المتوسط

إعداد الباحث

المصدر : البنك الزراعي السوداني، التقارير السنوية، 2007-2014

شكل (4-4) : يوضح متوسط التمويل قصير ومتوسط الأجل من البنك الزراعي السوداني (2007-2014) :



نلاحظ في الجدول (4-5) والشكل (4-4) التمويل قصير الأجل يشكل نسبة عالية من إجمالي التمويل الذي يقدمه البنك الزراعي السوداني للقطاع الزراعي بنسبة 67% بينما يشكل التمويل متوسط الأجل نسبة 33% كمتوسط عام نسبياً لبطء الأسترداد فيه، وهذا يؤثر سلباً على القطاع الزراعي إجمالاً ويشير لابتعاد البنك الزراعي عن دوره التنموي في تمويل البنية التحتية الإنتاجية والتسويقية للقطاع الزراعي.

المبحث الثاني : تحليل البيانات وتفسير النتائج

يختص هذا الفصل بالدراسة التطبيقية واستخدام الأساليب الإحصائية لدراسة خصائص متغيرات الدراسة، حيث تم تقسيم بيانات البحث لثلاث مجموعات الأولى حسب القطاعات وشملت تمويل قطاع الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والصادر والمهنيين والحرفيين. والقسم الثاني درس التمويل حسب الصيغ وشملت صيغ المربحة والمشاركة والمضاربة والمقولة وبيع السلم. بينما القسم الثالث تناول دراسة المبالغ المستحقة والمبالغ التي تم سدادها بالغعل.

ويعرض البحث منهجية الدراسة من حيث طريقة اختيار العينة وجمع البيانات ثم مناقشة الأساليب الإحصائية المختلفة المستخدمة في اختبار فروض الدراسة وأخيراً يتم تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للوقوف على مدى صحة افتراضات الدراسة .

أولاً : فترة الدراسة :

إن اختيار حجم العينة يمثل عنصر اساسي في الوصول لنتائج موثوق فيها.

حيث أن العينة الصغيرة لا تساعد في تقدير المعلمات التي يمكن الاطمئنان إلى خصائصها الاقتصادية الإحصائية والقياسية. ركز البحث على اختيار حجم عينة يحقق تقدير النموذج واستيفاء معايير الإحصاء الخاصة بالتوزيع الطبيعي، وذلك لأن الدراسة تستخدم جداول t, f وغيرها من أدوات الإحصاء الضرورية لعمليات الفحص والمستندة على فرضيات التوزيع الطبيعي.

تمثلت فترة البحث (2007-2018م) حيث بأن البيانات حديثة. إعتد البحث في جمع بيانات الدراسة على البيانات والإحصاءات المنشورة الصادرة من بنك السودان المركزي، والتي تمثل أحد الجهات الرسمية المعنية بإصدار التقارير السنوية والإحصاءات وتقارير البنك الزراعي السوداني حيث دراسة الحالة.

ثانياً : توصيف متغيرات الدراسة (توصيف النموذج) Model specification

توجد عدة مسميات لمتغيرات الدراسة حيث يتم تقسيم الى مجموعات يمكن إجمالها فيما يلي:

1. حجم التمويل حسب القطاعات :

عند تقسيم حجم التمويل حسب القطاعات ويشمل قطاع الزراعة، والصناعة، والنقل، والتجارة المحلية، والمهنيين والحرفيين، والصادر. ومن ثم يظهر إجمالي التمويل.

2. حجم التمويل حسب صيغ التمويل :

عند تقسيم حجم التمويل حسب صيغ التمويل، وتشمل صيغة المربحة، والمشاركة، والمضاربة، والمقولة، وبيع السلم. ومن ثم يظهر إجمالي التمويل لجميع الصيغ.

3. المبالغ المستحقة والمبالغ التي تم سدادها :

تشمل المجموعة الثالثة من البيانات المبالغ المستحقة والمبالغ التي تم سدادها، ومنها تم حساب نسبة السداد لكل سنة ونسبة التعثر المقابلة لها.

ثالثاً : التحليل الوصفي للبيانات:

تم استخدام البرامج والحزم الإحصائية الجاهزة المتمثل في برنامج Eviews

1/ نبذة عن برنامج الـ Eviews10 :

وهو من أكثر البرامج الإحصائية شيوعاً واستخداماً في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، البرنامج مفيد جداً للباحثين الاقتصاديين، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نموذج الإنحدار، مثل الارتباط الذاتي (Auto-correlation) والمتعدد (Multicollinearity) وإختلاف التباين (Heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (Misspecification) كما أنه مهيب للتعامل مع السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (Unit Roots) وأختبار التكامل المشترك (Cointegration Tests) إضافة إلى تحليل بيانات البانل (Data Analysis Panel) والكثير من العمليات والأساليب الأخرى.

وجاء الوصف الإحصائي للمتغيرات وتحليل البيانات على النحو التالي.

2/ الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة :

أ/ الإحصاء الوصفي لحجم التمويل حسب القطاعات:

لدراسة الإحصاء الوصفي لحجم التمويل حسب القطاعات ويشمل قطاع الزراعة، والصناعة، والنقل، والتجارة المحلية، والمهنيين والحرفيين، والصادر. والجدول التالي يوضح الوصف المتغيرات. جدول رقم (4-6): يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة حسب القطاعات :

	الزراعة	الصناعة	النقل	التجارة المحلية	المهنيين والحرفيين	الصادر	الاجمالي
Mean	3450.167	8.166667	100.5000	67.08333	34.08333	1.166667	3661.000
Median	1728.500	6.000000	21.00000	64.50000	23.50000	0.500000	1891.500
Maximum	11160.00	36.00000	968.0000	166.0000	138.0000	5.000000	12392.00
Minimum	456.0000	0.000000	0.000000	22.00000	5.000000	0.000000	499.0000
Std. Dev.	3423.086	10.22327	274.0111	41.27394	37.08579	1.527525	3686.987
Sum	41402.00	98.00000	1206.000	805.0000	409.0000	14.00000	43932.00
Observations	12	12	12	12	12	12	12

المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

يحتوي الجدول اعلاه على الخصائص الوصفية للمتغيرات متمثلة في الوسط الحسابي، والوسيط والقيمة العليا والدنيا لكل متغير، وكذلك الانحراف المعياري. يلاحظ أن أعلى قسمة وسط حسابي هو التمويل المخصص لقطاع الزراعة بوسط حسابي يساوي 3450.167 ، يليه تمويل قطاع النقل 100.5000 ثم التجارة المحلية 67.08333 أما أقل التمويل الموجه للقطاعات هو تمويل الصادر 1.166667، ومن المعلوم أن غالبية صادرات السودان هي من قطاع الزراعة ومن ثم ففي حال توجيه البنك لموارده لتمويل الصادرات أكثر من التجارة المحلية لربما أثر ذلك ايجاباً في دعم قطاع الزراعة بفتح الاسواق الخارجية ومن ثم تشجيع المنتجين المحليين.

ب/ حجم التمويل حسب صيغ التمويل:

عند دراسة خصائص العينة لحجم التمويل حسب صيغ التمويل، والتي تشمل صيغة المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والمقولة، وبيع السلم. والجدول التالي يوضح خصائص العينة:
جدول رقم (4-7) : يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة حسب الصيغ :

	المراجعة	المشاركة	المضاربة	المقولة	بيع السلم
Mean	2767.333	19.08333	6.533333	156.1667	225.6667
Median	1473.000	2.000000	6.000000	128.5000	229.5000
Maximum	6401.000	144.0000	16.00000	450.0000	361.0000
Minimum	410.0000	0.000000	0.800000	12.00000	76.00000
Std. Dev.	2481.771	40.90161	5.718444	126.8427	84.58168
Sum	33208.00	229.0000	78.40000	1874.000	2708.000
Observations	12	12	12	12	12

المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews) إستناداً على البيانات، ملحق رقم (1).

يحتوي الجدول اعلاه على الخصائص الوصفية للمتغيرات متمثلة في الوسط الحسابي، والوسيط والقيمة العليا والدنيا لكل متغير، وكذلك الانحراف المعياري. يلاحظ أن أعلى قسمة وسط حسابي هو التمويل وفق صيغة المراجعة بوسط حسابي يساوي 2767.333 ، هذا يعني تركيز تدفق التمويل المصرفي على صيغة المراجعة بصورة كبيرة خلاف صيغ التمويل الأخرى بالرغم من أن واحدة من موجّهات بنك السودان المركزي عدم التركيز على صيغة معينة، وأن لا تتجاوز 40% من حجم التمويل الممنوح، يليه التمويل بصيغة بيع السلم 225.6667 ثم صيغة المقولة 156.1667، أما أقل التمويل هو بصيغتي المضاربة والمشاركة.

ج/ المبالغ المستحقة والمبالغ التي تم سدادها:

تشمل المجموعة الثالثة من البيانات المبالغ المستحقة والمبالغ التي تم سدادها، ومنها تم حساب نسبة السداد لكل سنة ونسبة التعثر المقابلة لها.

جدول رقم(4-8) : يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة حسب المبالغ المستحقة والتي تم سدادها:

	المستحق	الذي تم سداه	متوسط نسبة السداد	متوسط نسبة التعثر
Mean	2709.333	2060.250	76.04	23.95
Median	1686.500	940.0000		
Maximum	7150.000	6260.000		
Minimum	365.0000	197.0000		
Std. Dev.	2348.002	2051.734		
Sum	32512.00	24723.00		
Observations	12	12		

المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

يحتوي الجدول اعلاه على الخصائص الوصفية للمتغيرات متمثلة في الوسط الحسابي، والوسيط والقيمة العليا والدنيا لكل متغير، وكذلك الانحراف المعياري. يلاحظ أن متوسط نسبة السداد تساوي 76.04% خلال فترة الدراسة حيث توجد سنوات ترتفع فيها نسبة السداد 87.5% كما في عام 2018م وسنوات أخرى تنخفض نسبة السداد حيث بلغت أقل نسبة سداد 52.7% في عام 2013م وذلك وفقا للتقارير السنوية الصادرة من البنك الزراعي.

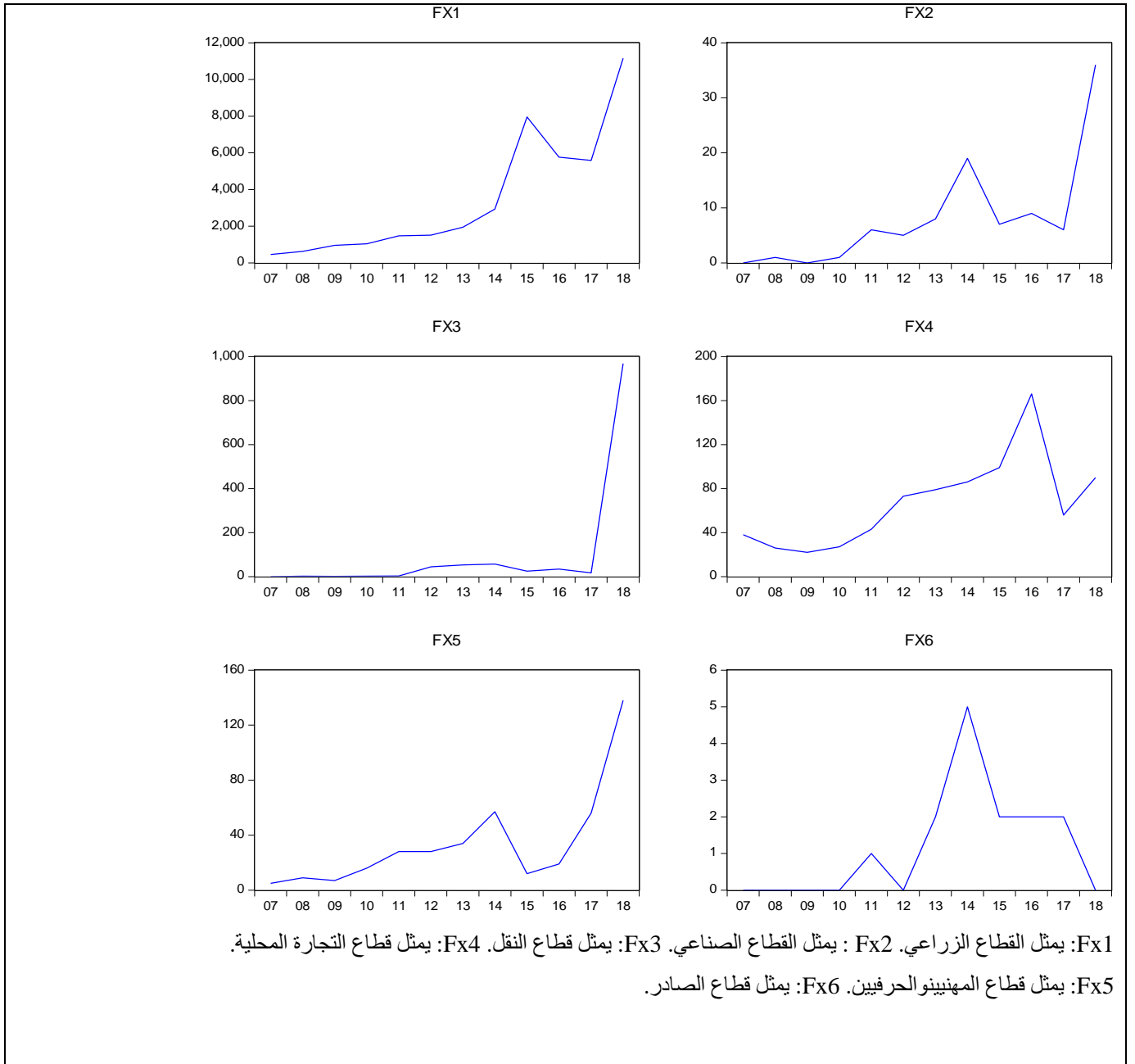
3/ الرسم البياني لمتغيرات البحث:

فيما يلي يتم رسم متغيرات البحث في البدء يتم رسم جميع المتغيرات حسب المجموعات، وتحليل العلاقة بينهم.

أ/ الرسم البياني لحجم التمويل حسب القطاعات:

سيتم في الشكل التالي رسم بياني لمتغيرات البحث حسب القطاعات الاقتصادية

الشكل رقم (4-5) يوضح الرسم البياني حجم التمويل حسب القطاعات :



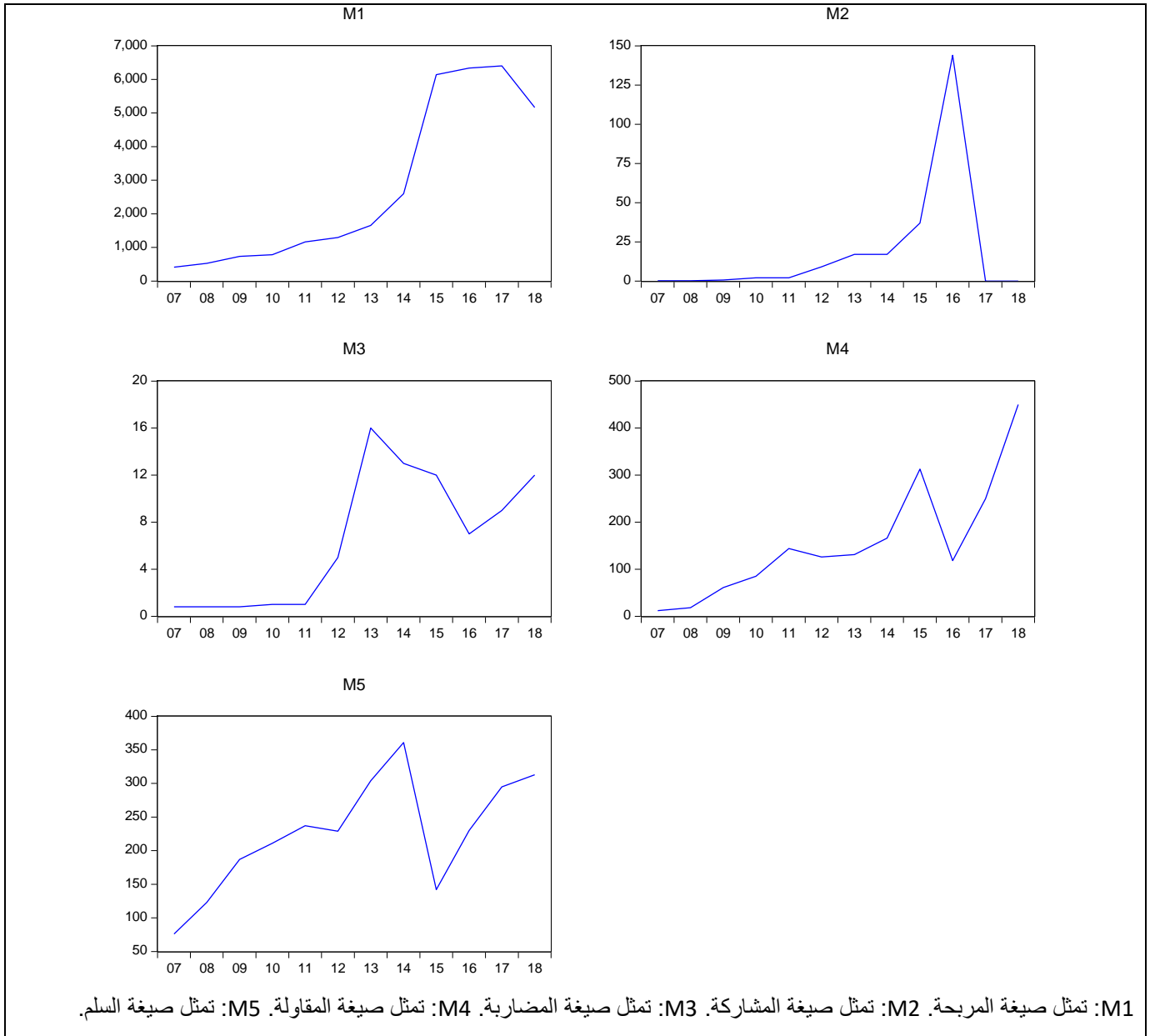
المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

من الأشكال أعلاه يلاحظ التذبذب الكبير في حجم التمويل الموجه للقطاعات.

ب/ الرسم البياني لحجم التمويل حسب صيغ التمويل:

سيتم في الشكل التالي رسم بياني لمتغيرات البحث حسب صيغ التمويل

الشكل رقم (4-6) : يوضح الرسم البياني حجم التمويل حسب الصيغ :



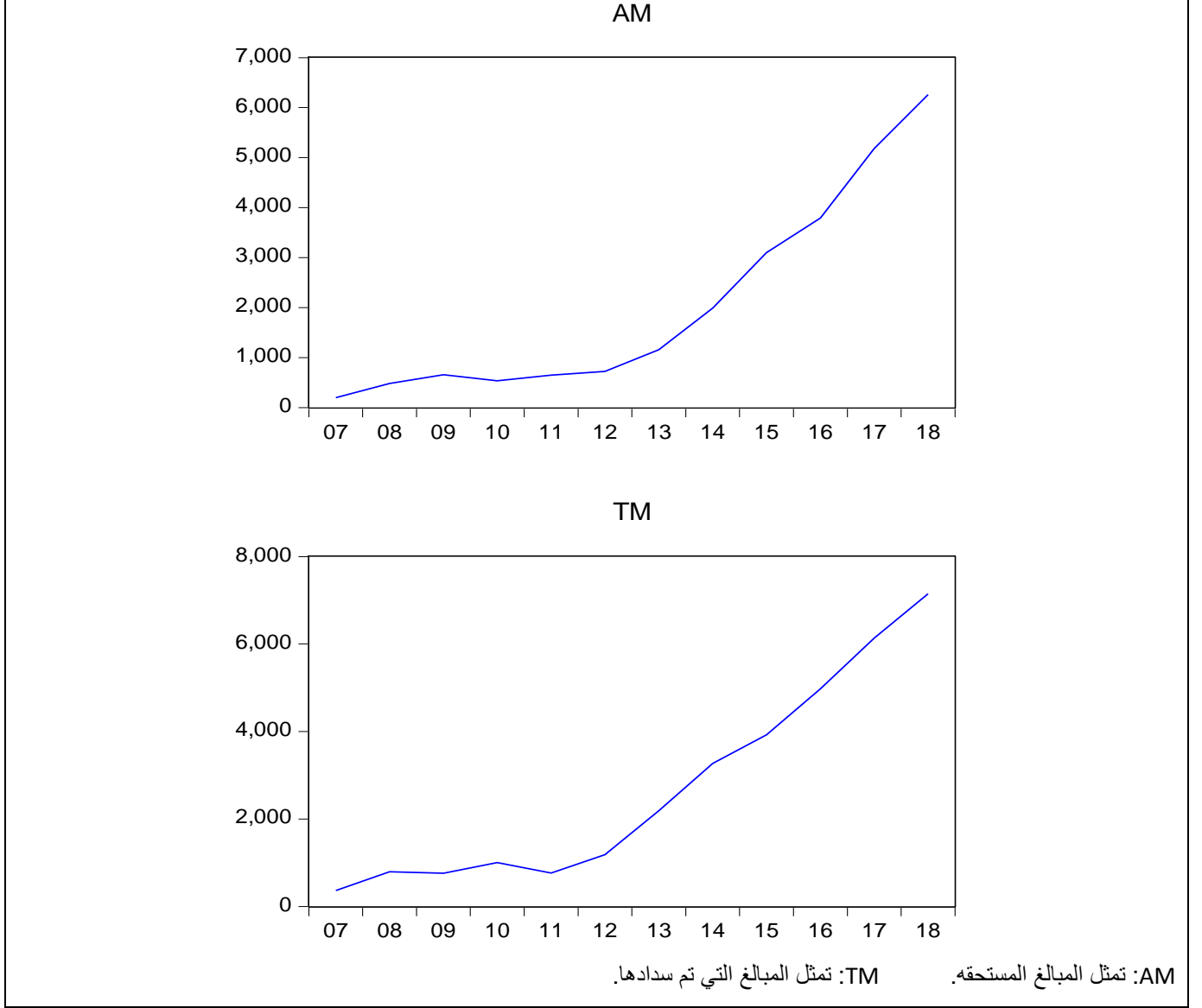
المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

من الأشكال أعلاه يلاحظ التذبذب الكبير في حجم التمويل حسب الصيغ.

ج/ الرسم البياني للمبالغ المستحقة والتي تم سدادها :

سيتم في الشكل التالي رسم بياني لمتغيرات البحث حسب المبالغ المستحقة والتي تم سدادها

الشكل رقم (7-4) يوضح الرسم البياني للمبالغ المستحقة والتي تم سدادها



المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

من الأشكال أعلاه يلاحظ التذبذب الكبير في المبالغ المستحقة، ونسبة السداد في اتجاه تصاعدي.

4/ مقاييس الالتواء والتفرطح والتوزيع الطبيعي:

من المقاييس التي يتم استخدامها هي مقاييس التشتت أو الاختلاف (لإيجاد درجة تشتت هذه المفردات حول تلك القيمة المتوسطة). كذلك توجد مقاييس أخرى تحدد شكل المنحني من حيث التماثل أو الالتواء من جهة تدبب القمة أو تفرطحها

هناك مقياسان رئيسيان للالتواء, تبرز درجة تناظر التوزيع، وتبين إن كان ملتو إلى اليمين أو اليسار. المقياس الأول هو قيمة الالتواء التي تعرف بالمعادلة التالية :

- بيانات غير مبوبة : إذا كان لدينا (n) من المشاهدات (x_1, x_2, \dots, x_n) فإن قيمة الالتواء ويرمز لها بالرمز (a) :

$$a = \frac{1}{n} [\sum (xi - \bar{X})^3]$$

حيث أن $\sum (xi - \bar{X})^3$ يمثل العزم الثالث حول الوسط.*

x_i : تمثل قيم البيانات الأصلية.

\bar{X} : الوسط الحسابي للبيانات.

n : تمثل حجم العينة (العدد الكلي للبيانات)

- بيانات مبوبة : إذا كانت (x_1, x_2, \dots, x_k) تمثل مراكز الفئات في جدول توزيع التكراري مع تكراراتها f_1, f_2, \dots, f_k على التوالي فإن قيمة الالتواء:

$$a = \frac{1}{\sum fi} [\sum fi. (xi - \bar{X})^3]$$

حيث أن :

$\sum fi$ يمثل المجموع الكلي للتكرارات.

- أما المقياس الثاني فهو معامل الالتواء (Coefficient Of skewness) الذي يرمز له بالرمز (Cs) يعرف بالمعادلة التالية :

$$Cs = \frac{a}{s^3}$$

حيث أن :

a: تمثل قيمة الالتواء.

s: تمثل الانحراف المعياري.

- إذا كان معامل الالتواء يساوي صفر فيكون التوزيع متناظر. أما إذا كانت قيمته موجبه فان التوزيع ملتوي إلى اليمين، في حين إذا كانت سالبة فان التوزيع ملتوي الى اليسار. كما في الأشكال أدناه.

أما دراسة التوزيع الطبيعي لها أهمية بالغة في الاحصاء الاستدلالي حيث أن الاختبارات الاحصائية للبيانات الكمية يعتمد على توزيع هذه البيانات، فاذا كان توزيعها طبيعياً فإنه يمكن اجراء اختبارات معينة، أي أن تقييم الدراسات يعتمد اعتماداً كبيراً على نتيجة هذا الاختبار.

فيما سيتم تحليل معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي لبيانات البحث لكل مجموعة بيانات على حدا.

1. معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي لبيانات البحث حسب القطاعات:

الجدول التالي يوضح الاختبارات الاحصائية الخاصة بتحليل معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي لبيانات البحث حسب قطاعات الاقتصاد :

جدول رقم(4-9) : يوضح نتائج تحليل معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي :

	الزراعة	الصناعة	النقل	التجارة المحلية	المهنيين والحرفيين	الصادر
Mean	3450.167	8.166667	100.5000	67.08333	34.08333	1.166667
Std. Dev.	3423.086	10.22327	274.0111	41.27394	37.08579	1.527525
Skewness	1.123484	1.862184	2.982977	1.020608	1.980546	1.308327
Kurtosis	3.068123	5.703822	9.973775	3.684876	6.247693	4.170855
Jarque-Bera	2.526752	10.59079	42.11307	2.317810	13.11888	4.108888
Probability	0.282698	0.005015	0.000000	0.313830	0.001417	0.128164
نوع التوزيع	طبيعي	غير طبيعي	غير طبيعي	طبيعي	غير طبيعي	طبيعي
Sum Sq. Dev.	1.29E+08	1149.667	825903.0	18738.92	15128.92	25.66667
Observations	12	12	12	12	12	12

المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

تمت الإشارة فيما سبق الى أنه إذا كان معامل الالتواء يساوي صفر فيكون التوزيع متناظر. أما إذا كانت قيمته موجبه فان التوزيع ملتوي إلى اليمين، في حين إذا كانت سالبة فان التوزيع ملتوي الى اليسار. ومن نتائج الجدول نجد أن قيمة Kurtosis موجبة مما يدل على أن البيانات غير متناظرة، وأنها ملتوية نحو اليمين، هذه النتيجة تتماشى مع خصائص البيانات الاقتصادية.

أما فيما يخص خاصية التوزيع الطبيعي من الاختبارات المتاحة في برنامج Eviews هو اختبار Jarque-Bera، ويتم اتخاذ القرار بناءً على القيمة الاحتمالية لمستوى الدلالة الاحصائية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة مثلاً 5% كان المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، وإذا كانت أقل من ذلك فيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، من نتائج التحليل نجد أن كل من (الزراعة، والتجارة المحلية، والصادر) تتبع التوزيع الطبيعي بينما (الصناعة والنقل، والمهنيين والحرفيين) فأن بيانات التمويل الخاصة بهم لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2. معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي لبيانات البحث حسب صيغ التمويل :

الجدول التالي يوضح الاختبارات الاحصائية الخاصة بتحليل معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي لبيانات البحث حسب صيغ التمويل :

جدول رقم(4-10): يوضح نتائج تحليل معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي حسب صيغ التمويل :

	المربحة	المشاركة	المضاربة	المقولة	بيع السلم
Mean	2767.333	19.08333	6.533333	156.1667	225.6667
Std. Dev.	2481.771	40.90161	5.718444	126.8427	84.58168
Skewness	0.598680	2.650800	0.280708	1.074617	-0.175916
Kurtosis	1.571354	8.660716	1.551161	3.465026	2.167420
Jarque-Bera	1.737350	30.07533	1.207161	2.417728	0.408487
Probability	0.419507	0.000000	0.546850	0.298536	0.815264
نوع التوزيع	طبيعي	غير طبيعي	طبيعي	طبيعي	طبيعي
Sum Sq. Dev.	67751043	18402.36	359.7067	176979.7	78694.67
Observations	12	12	12	12	12

المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

بناءً على المعيار الذي تمت الإشارة فيما سبق. ومن نتائج الجدول والتي تفيد أن قيمة Kurtosis موجبة مما يدل على أن جميع بيانات البحث الخاصة بصيغ التمويل غير متناظرة، وأنها ملتوية نحو اليمين، هذه النتيجة تتماشى مع خصائص البيانات الاقتصادية التي تتزايد قيمتها مع الزمن.

أما فيما يخص خاصية التوزيع الطبيعي من الاختبارات المتاحة في برنامج Eviews هو اختبار Jarque-Bera، ويتم اتخاذ القرار بناءً على القيمة الاحتمالية لمستوى الدلالة الاحصائية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة مثلاً 5% كان المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، وإذا كانت أقل من ذلك فيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، من نتائج التحليل نجد أن كل من (المربحة، والمضاربة، والمقاولة، وبيع السلم) جميعها تتبع التوزيع الطبيعي بينما (بيانات المشاركة) فأنها لا تتبع التوزيع الطبيعي.

3. معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي لبيانات البحث حسب المبالغ المستحقة والتي تم سدادها:

الجدول التالي يوضح الاختبار الاحصائية الخاصة بتحليل معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي لبيانات البحث حسب المبالغ المستحقة والتي تم سدادها:

جدول رقم (4-11): يوضح نتائج تحليل معامل الالتواء والتوزيع الطبيعي للمبالغ المستحقة والتي تم سدادها:

	المستحق	المبلغ الذي تم سداده
Mean	2709.333	2060.250
Std. Dev.	2348.002	2051.734
Skewness	0.718847	0.969193
Kurtosis	2.093383	2.526937
Jarque-Bera	1.444460	1.990565
Probability	0.485668	0.369619
نوع التوزيع	طبيعي	طبيعي
Sum Sq. Dev.	60644261	46305744
Observations	12	12

المصدر: إعداد الباحث: (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

بناءً على المعيار الذي تمت الإشارة فيما سبق. ومن نتائج الجدول والتي تفيد أن قيمة Kurtosis موجبة مما يدل على أن جميع بيانات البحث الخاصة بالمبالغ المستحقة والتي تم سدادها، غير متناظرة، وأنها ملتوية نحو اليمين، هذه النتيجة تتماشى مع خصائص البيانات الاقتصادية التي تتزايد قيمتها مع الزمن.

أما فيما يخص خاصية التوزيع الطبيعي من الاختبارات المتاحة في برنامج Eviews هو اختبار Jarque-Bera، ويتم اتخاذ القرار بناءً على القيمة الاحتمالية لمستوى الدلالة الاحصائية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة مثلاً 5% كان المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، وإذا كانت أقل من ذلك فيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، من نتائج التحليل نجد أن جميع بيانات البحث الخاصة بالمبالغ المستحقة والتي تم سدادها تتبع التوزيع الطبيعي.

تحليل العلاقة بين بيانات البحث :

إن طبيعة متغيرات البحث ليست بينها علاقة انحدار أو سببية أي ليس فيها متغير تابع ومستقل ففي هذه الحالة يمكن استخدام معامل الارتباط Correlation لمناقشة فرضيات البحث.

حيث أن معامل الارتباط Correlation عادة ما يستخدم لمعرفة العلاقة بين المتغيرين أو أكثر، ويرمز له بالرمز r . ومن ثم يحدد معامل الارتباط ما إذا كانت العلاقة ايجابية أو سلبية، قوية أو ضعيفة. تنحصر قيم معامل الارتباط بين $-1 \leq r \leq 1$ ، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة، أما الإشارة فتدل على اتجاه العلاقة فقد تكون العلاقة طردية (في نفس الاتجاه) أو عكسية (في اتجاه معاكس). من أنواع الارتباط سبيرمان Spearman Correlation يستخدم في حالة البيانات الوصفية. أما اختبار بيرسون Person Correlation يستخدم في حالة البيانات الكمية

على سبيل المثال يمكن الافتراض

الفرضية الصفرية : لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين المتغيرات $\rho = 0$

الفرضية البديلة : يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين المتغيرات $\rho \neq 0$

وتحديد مستوى الدلالة الاحصائية

ولايجاد معاملات الارتباط بين بيانات البحث سيتم من خلال التقسيمات التالية:

أولاً: معامل الارتباط لبيانات البحث حسب القطاعات:

الجدول التالي يوضح الاختبارات الاحصائية الخاصة بتحليل معامل الارتباط لبيانات البحث حسب قطاعات الاقتصاد:

جدول رقم(4-12) : يوضح نتائج معامل الارتباط لبيانات البحث حسب قطاعات الاقتصاد :

Correlations							
		الزراعة	الصناعة	النقل	التجارة المحلية	المهنيين والحرفيين	الصادر
الزراعة	Pearson Correlation	1	.764**	.725**	.609*	.712**	.180
	Sig. (2-tailed)		.004	.008	.036	.009	.576
الصناعة	Pearson Correlation	.764**	1	.887**	.459	.937**	.272
	Sig. (2-tailed)	.004		.000	.133	.000	.393
النقل	Pearson Correlation	.725**	.887**	1	.224	.902**	-.187
	Sig. (2-tailed)	.008	.000		.484	.000	.561
التجارة المحلية	Pearson Correlation	.609*	.459	.224	1	.256	.481
	Sig. (2-tailed)	.036	.133	.484		.422	.113
المهنيين والحرفيين	Pearson Correlation	.712**	.937**	.902**	.256	1	.125
	Sig. (2-tailed)	.009	.000	.000	.422		.699
الصادر	Pearson Correlation	.180	.272	-.187	.481	.125	1
	Sig. (2-tailed)	.576	.393	.561	.113	.699	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).							
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).							

المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين تمويل الزراعة، وتمويل الصناعة بنسبة 76.4% ، ولكن هذا الارتباط ليس ذا دلالة عند 5% وانما عند مستوى دلالة 10%.
2. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين تمويل قطاع الزراعة، وقطاع النقل فقد بلغت نسبة 72.5% ، ولكن هذا الارتباط أيضا ليس ذا دلالة عند 5% وانما عند مستوى دلالة 10%.

3. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين تمويل قطاع الزراعة، وقطاع التجارة المحلية فقد بلغت نسبة 60.9% ، عند مستوى دلالة عند 5% .
4. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين تمويل قطاع الزراعة، وقطاع المهنيين والحرفيين فقد بلغ 71.2% ، ولكن هذا الارتباط أيضا ليس ذا دلالة عند 5% وانما عند مستوى دلالة 10% .
5. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين قطاع الزراعة، وقطاع الصادر فقد بلغت 18.0% ، ولكن هذا الارتباط أيضا ليس ذا دلالة عند 5% ولا عند مستوى دلالة 10% .

المبحث الثالث مناقشة الفرضيات (النتائج والتوصيات)

الفرضية الأولى :

إلى أي مدى تؤثر إستراتيجية التمويل الزراعي في السودان. نلاحظ في الجدول (4-5) والشكل (4-4) التمويل قصير الأجل يشكل نسبة عالية من التمويل الذي يقدمه البنك الزراعي السوداني للقطاع الزراعي بنسبة 67% بينما يشكل التمويل متوسط الأجل نسبة 33% كمتوسط عام نسبياً لبطء الأسترداد فيه، وهذا يؤثر سلباً على القطاع الزراعي إجمالاً ويشير لابتعاد البنك الزراعي عن دوره التنموي في تمويل البني التحتية الإنتاجية والتسويقية للقطاع الزراعي.

الفرضية الثانية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الطبيعية في القطاع الزراعة ومنح التمويل. من الجدول (4-6) يحتوي على الخصائص الوصفية للمتغيرات متمثلة في الوسط الحسابي، والوسيط والقيمة العليا والدنيا لكل متغير، وكذلك الانحراف المعياري. يلاحظ أن أعلى قسمة وسط حسابي هو التمويل المخصص لقطاع الزراعة بوسط حسابي يساوي 3450.167 ، يليه تمويل قطاع النقل ثم التجارة المحلية أما أقل التمويل الموجه للقطاعات هو تمويل الصادر، ومن المعلوم أن غالبية صادرات السودان هي من قطاع الزراعة ومن ثم ففي حال توجيه البنك لموارده لتمويل الصادرات أكثر من التجارة المحلية لربما أثر ذلك ايجاباً في دعم قطاع الزراعة بفتح الاسواق الخارجية ومن ثم تشجيع المنتجين المحليين.

الفرضية الثالثة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بصيغة معينة في تمويل الأنشطة الزراعية ومعدل السداد، من الجدول (4-7) يحتوي على الخصائص الوصفية للمتغيرات متمثلة في الوسط الحسابي، والوسيط والقيمة العليا والدنيا لكل متغير، وكذلك الانحراف المعياري. يلاحظ أن أعلى قسمة وسط حسابي هو التمويل وفق صيغة المرابحة بوسط حسابي يساوي 2767.333 ، يليه التمويل بصيغة بيع السلم ثم صيغة المقاول، أما أقل التمويل هو بصيغي المضاربة والمشاركة.

الفرضية الرابعة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل وتعثر السداد، من الجدول (4-8) يحتوي على الخصائص الوصفية للمتغيرات متمثلة في الوسط الحسابي، والوسيط والقيمة العليا والدنيا لكل متغير، وكذلك الانحراف المعياري. يلاحظ أن متوسط نسبة السداد تساوي 76.04% خلال فترة الدراسة حيث توجد سنوات ترتفع فيها نسبة السداد 87.5 كما في عام 2018م وسنوات أخرى تنخفض نسبة السداد حيث بلغت أقل نسبة سداد 52.7% في عام 2013م وذلك وفقاً للتقارير السنوية الصادرة من البنك.

النتائج والتوصيات :

النتائج الخاصة :

- 1- التمويل قصير ومتوسط الأجل يؤثر سلباً على القطاع الزراعي إجمالاً ويشير لابتعاد البنك الزراعي عن دوره التنموي في تمويل البني التحتية الإنتاجية والتسويقية للقطاع الزراعي
- 2- توجد علاقة طردية بين العوامل الطبيعية في القطاع الزراعي ومنح التمويل.
- 3- توجد علاقة طردية بين التمويل بصيغة المراجعة في القطاع الزراعي ومعدل السداد.
- 4- توجد علاقة عكسية بين حجم التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي ومعدل السداد.

النتائج العامة :

- 1- عدم الإلتزام بموجهات بنك السودان المركزي في تنفيذ الموجهات.
- 2- التمويل المقدم للقطاع الزراعي أقل من حاجة القطاع الزراعي.
- 3- عدم الإستقرار السياسي والأمني حال دون تطور القطاع الزراعي.
- 4- عدم كفاية حجم التمويل بالمقارنة مع تكلفة الإنتاج الحقيقية أدى إلي ضعف بنيات الاستثمار الأساسية من طرق ونقل إضافة إلي تكلفة مستلزمات الإنتاج المرتفعة.
- 5- اتساع الفجوة الزمنية بين دراسة الخطة التمويلية المقترحة وتنفيذها يقود إلي عدم كفاية المبالغ المرصودة لتنفيذ الخطة وتطبيقها نتيجة للفروق في تكلفة الإنتاج واتساع الفجوة بسب التضخم.
- 6- إرتفاع هامش الربح يزيد من معدل مخاطر التمويل الزراعي خوفاً من عدم القدرة على السداد.
- 7- بعض صيغ التمويل المستخدمة لا تلزم المصرف أو المؤسسة التمويلية بمراقبة القروض.
- 8- إستخدام القروض في مجالات غير إنتاجية وبالتالي عدم كفاءة التمويل الزراعي.
- 9- عدم وجود خطة موحدة ذات أولوية تنموية في الجهات الفنية لتوفير التمويل اللازم لها من قلب المؤسسات المعنية.
- 10- عدم وجود سياسة تسعيرية لحماية المنتج وترك المنتجات الزراعية لسياسة العرض والطلب يجعل المزارع محاطاً بإمكانات الخسارة خاصة في ظل موسمية الإنتاج الزراعي، 11- تؤدي سياسة العرض والطلب إلي تغذية النشاط الطفيلي باحتكار الإنتاج من قبل التجار واستغلال ظروف موسمية الإنتاج.
- 12- قصور الفهم المالي للمزارع وعدم فهمه لآلية صيغ التمويل.

التوصيات الخاصة :

- 1- ضرورة تقوية ورفع قدرات البنك الزراعي ومراجعة سياساته وخطته وبرامجه في مجال التمويل الزراعي، وتمكينه من تقديم التمويل طويل الأجل.
- 2- العمل على تقليل مخاطر القطاع الزراعي ووضع الشروط اللازمة، أي الضمانات اللازمة في منح التمويل.

- 3- تشجيع بنك السودان المركزي للمصارف على تفعيل وإستخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى كالسلم والمشاركة في المجال الزراعي، بدلاً من التركيز على صيغ بعينها كالمرابحة مثلاً.
- 4- العمل على زيادة حجم التمويل للتقليل من مخاطر عدم السداد.

التوصيات العامة :

- 1- تفعيل الدور الرقابي لبنك السودان المركزي لتنفيذ الموجهات وضرورة الإلتزام بها.
- 2- لا بد من توفر عدد من الإجراءات السليمة عند منح التمويل، ويجب الإطمئنان على مصادر السداد ومدي إلتزام العميل بسداد الإلتزامات السابقة مع الحصول على الضمانات الكافية مع عدم الإعتداد المفرط على الضمانات لأن ذلك يؤدي إلي إهمال مؤشرات الجدارة الإئتمانية الأخرى.
- 3- عدم السماح للعملاء بتجاوز الفترة المحددة لسداد أو تصفية التمويل.
- 4- أن تكون هنالك متابعة ميدانية لضمان توجيه التمويل الممنوح للغرض المطلوب.
- 5- العمل على تطوير البيئة الاقتصادية بشكل عام مما يؤدي إلي تحريك الإنتاج وتحقيق مستويات طموحة من الاستثمار.
- 6- يجب مراعاة الأهداف القومية وموجهات السياسة الإقتصادية الكلية الصادرة من البنك المركزي.
- 7- تشجيع الإنتاج الزراعي عبر تشجيع المصارف على تخصيص أكبر قدر من الموارد للقطاع الزراعي.
- 8- تقديم الحوافز للمصارف التي توفر التمويل متوسط المدى والتمويل ذو البعد الإجتماعي بالإضافة إلي المصارف التي تقدم التمويل بصيغ المشاركة وغيرها من الصيغ بخلاف المرابحة.
- 9- عدم تركيز التمويل في يد قلة من العملاء أو مقابل نوعية معينة من الضمانات أو لصالح نشاط معين.
- 10- استقطاب القروض والمنح والتسهيلات للاستفادة منها في تمويل المشاريع الزراعية والتنمية الريفية الشاملة.
- 11- تشجيع الاستثمار في مجال التصنيع الزراعي حيث تشكل تلك المنتجات التصنيعية قاعدة انطلاق للصناعات المحلية بالبلاد.
- 12- ربط السياسات التسعيرية لتكلفة الإنتاج تحفيزاً للمنتج.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم :

سورة الأنعام، الآية (141).

ثانياً : المراجع العربية :

- 1- أحمد عبد العزيز الالفى، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (2002م)، ط1، القاهرة، بدون دار نشر.
- 2- أحمد غنيم، صناعه قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك، (1998)، ط1، بدون دار نشر.
- 3- أحمد النجار وآخرون، مائة سؤال ومائة جواب، (1978م)، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط1.
- 4- إبراهيم فضل المولى البشير الشكري، (2015م)، أحكام المعاملات الشرعية، الخرطوم، دار جامعة السودان للنشر والتوزيع، ط3.
- 5- الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤي المستقبل، 2006م.
- 6- جمال زبدية، أساسيات التسهيلات المصرفية، (1996م)، الأردن : الوراق للنشر والتوزيع.
- 7- حياة شحاتة، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، (1991م)، القاهرة : ط1.
- 8- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني، (2002م)، ط1، القاهرة، الوراق للنشر والتوزيع.
- 9- حسن يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي، (2005م) القاهرة، دار النشر للجامعات.
- 10- صلاح الدين حسن السيبي، قضايا مصرفية معاصرة، (2004م)، (الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الإعتمادات المستندية)، ط1، دار الفكر العربي.
- 11- عبد الحميد محمود البعلي، مفاهيم أساسية في البنوك الإسلامية، (1996م)، القاهرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط1.
- 12- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التمويل والإدارة المالية في منشأة الأعمال، (2004م)، مطبعة جامعة النيلين.
- 13- عبد القادر أحمد سعد الرواس، سعد عبد الله سيد الكرم، التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع، (2009م)، ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني، المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق، مطبعة البنك الزراعي.
- 14- عبد الحميد الغزالي، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ط1، المجلدات.

- 15- عبد المطلب عبد الحميد، الإئتمان المصرفي ومخاطره (منهج متكامل)، (2010م)، ط1، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- 16- علي بن احمد السواس، مخاطر التمويل الإسلامي، (2008م)، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القري، طبعة تمهيدية.
- 17- محمد سعيد سلطان، عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، (1989م)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- 18- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، (2016م) ط1، عمان - العبدلي، دار الجنان للنشر والتوزيع.
- 19- محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الرحمن، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، (2004م)، دار الكتب الاكاديمية.
- 20- محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي التقليدي - الإسلامي : المنهج العلمي لاتخاذ القرار 2010م.
- 21- محمد رشراش وآخرون، دراسة حول مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، (2010)، الإتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
- 22- محسن احمد الخضير، البنوك الإسلامية، القاهرة، دار ايتراك للنشر.
- 23- محمود محمد بابلي، المصارف الإسلامية ضرورة حتمية، (1989م)، المكتب الإسلامي، ط1.
- 24- مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، (2001م)، القاهرة، الدار الجامعية.
- 25- نصر الدين فضل المولي، المصارف الإسلامية، (1985م)، جدة، دار العلم.
- ثالثاً : الرسائل الجامعية :
- 1- الفاتح حسين علي عبد الله، أثر التمويل على الإنتاج الزراعي، دراسة حالة مشروع الكمير طيبة الزراعي، 2009م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 2- زهير أحمد علي أحمد، صيغ التويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، (2016م) رسالة دكتوراة منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 3- سحر عبد الحافظ عبد العزيز، التمويل الزراعي بصيغة السلم، 2004م، دراسة تحليلية لتجربة المصارف السودانية للفترة من (1993-1999م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- 4- سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، 2014م، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
- 5- صالح حيدر سعد محمد، تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني في منح القروض، المبادرة الزراعية حالة دراسية (2008-2012م)، (2014 م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
- 6- عامر محمد خريف احمد، أثر التعثر على التمويل الزراعي في السودان، دراسة تطبيقية البنك الزراعي - فرغ أبو جبيهة (2003 - 2017م)، 2019م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 7- عيسى إدريس إلياس، إدارة صيغة السلم : الضوابط والمخاطر، (2011م)، دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني (1990-2005م)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الخرطوم.
- 8- محمود حسن عز الدين العجب، أثر السياسات النقدية والتمويلية علي التمويل الزراعي، دراسة حالة البنك الزراعي السوداني في الفترة من (1991- 2004 م)، 2007م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 9- فتحية علي أحمد حمد، مخاطر التمويل في الجهاز المصرفي السوداني،(2011)، دراسة حالة بنك المزارع التجاري خلال الفترة (2008-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.
- 10- نجاه محبوب، مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، (2012م)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي.

رابعاً : التقارير :

- 1- تقارير البنك المركزي السوداني 2007-2018م.
- 2- تقارير البنك الزراعي السوداني 2007-2018م.
- 3- سياسات بنك السودان المركزي للاعوام 2007-2018
- 4 - بنك السودان المركزي، 2012، منشور رقم (2012/3).
- 5- بنك السودان المركزي، منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، منشور رقم، (2012/11).
- 6- بنك السودان المركزي، قطاع المؤسسات المالية، النظم والضوابط والتوجيهات الصادرة، فبراير 2007.

بحوث مقترحة :

- 1- السياسات النقدية وأثرها على القطاع الزراعي.
- 2- تسيير مخاطر قروض البنك التجاري وأثرها في التنمية الاقتصادية.

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

بيانات الدراسة :

	الزراعة	الصناعة	النقل	التجارة المحلية	المهنيين والحرفيين	الصادر	المرابحة	المشاركة	المضاربة	المقاوله	بيع السلم
2007	456	0	0	38	5	0	410	0.2	0.8	12	76
2008	630	1	2	26	9	0	526	0.2	0.8	18	123
2009	951	0	1	22	7	0	731	0.6	0.8	61	187
2010	1037	1	2	27	16	0	784	2	1	85	211
2011	1469	6	3	43	28	1	1166	2	1	144	237
2012	1513	5	44	73	28	0	1294	9	5	126	229
2013	1944	8	53	79	34	2	1652	17	16	131	304
2014	2933	19	57	86	57	5	2600	17	13	166	361
2015	7960	7	25	99	12	2	6142	37	12	313	142
2016	5764	9	34	166	19	2	6337	144	7	118	230
2017	5585	6	17	56	56	2	6401	0	9	250	295
2018	11160	36	968	90	138	0	5165	0	12	450	313

ملحق رقم (2)

الارتباط بين المتغيرات

1/ Correlations

Correlations

		fx1	fx2	fx3	fx4	fx5	fx6
fx1	Pearson Correlation	1	.764**	.725**	.609*	.712**	.180
	Sig. (2-tailed)		.004	.008	.036	.009	.576
	N	12	12	12	12	12	12
fx2	Pearson Correlation	.764**	1	.887**	.459	.937**	.272
	Sig. (2-tailed)	.004		.000	.133	.000	.393
	N	12	12	12	12	12	12
fx3	Pearson Correlation	.725**	.887**	1	.224	.902**	-.187
	Sig. (2-tailed)	.008	.000		.484	.000	.561
	N	12	12	12	12	12	12
fx4	Pearson Correlation	.609*	.459	.224	1	.256	.481
	Sig. (2-tailed)	.036	.133	.484		.422	.113
	N	12	12	12	12	12	12
fx5	Pearson Correlation	.712**	.937**	.902**	.256	1	.125
	Sig. (2-tailed)	.009	.000	.000	.422		.699
	N	12	12	12	12	12	12
fx6	Pearson Correlation	.180	.272	-.187	.481	.125	1
	Sig. (2-tailed)	.576	.393	.561	.113	.699	
	N	12	12	12	12	12	12

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

2/ Correlations

		Correlations				
		m1	m2	m3	m4	m5
m1	Pearson Correlation	1	.532	.581*	.726**	.326
	Sig. (2-tailed)		.075	.048	.008	.302
	N	12	12	12	12	12
m2	Pearson Correlation	.532	1	.194	-.009	.029
	Sig. (2-tailed)	.075		.546	.978	.928
	N	12	12	12	12	12
m3	Pearson Correlation	.581*	.194	1	.649*	.656*
	Sig. (2-tailed)	.048	.546		.023	.020
	N	12	12	12	12	12
m4	Pearson Correlation	.726**	-.009	.649*	1	.496
	Sig. (2-tailed)	.008	.978	.023		.101
	N	12	12	12	12	12
m5	Pearson Correlation	.326	.029	.656*	.496	1
	Sig. (2-tailed)	.302	.928	.020	.101	
	N	12	12	12	12	12

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

3/Correlations

Correlations

		am	Tm
Am	Pearson Correlation	1	.990**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	12	12
Tm	Pearson Correlation	.990**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	12	12

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Covariance Analysis: Ordinary						
Date: 10/11/19 Time: 11:25						
Sample: 2007 2018						
Included observations: 12						
Correlation						
t-Statistic						
Probability	FX1	FX2	FX3	FX4	FX5	FX6
FX1	1.000000					

FX2	0.763937	1.000000				
	3.743708	-----				
	0.0038	-----				
FX3	0.724721	0.886962	1.000000			
	3.326017	6.073112	-----			

	0.0077	0.0001	-----			
FX4	0.609152	0.459083	0.223838	1.000000		
	2.428974	1.634128	0.726266	-----		
	0.0355	0.1333	0.4843	-----		
FX5	0.712340	0.936774	0.901776	0.255794	1.000000	
	3.209609	8.465428	6.597958	0.836728	-----	
	0.0093	0.0000	0.0001	0.4223	-----	
FX6	0.179731	0.271666	-0.187005	0.481363	0.124904	1.000000
	0.577769	0.892656	-0.601982	1.736642	0.398099	-----
	0.5762	0.3930	0.5606	0.1131	0.6989	-----

	Correlation				
	t-Statistic				
Probability	M1	M2	M3	M4	M5
M1	1.000000 ----- -----				
M2	0.532440 1.989116 0.0747	1.000000 ----- -----			
M3	0.580862 2.256562 0.0476	0.193820 0.624761 0.5461	1.000000 ----- -----		
M4	0.725815 3.336624 0.0075	-0.008859 -0.028015 0.9782	0.648513 2.694123 0.0225	1.000000 ----- -----	
M5	0.325734 1.089478 0.3015	0.029177 0.092306 0.9283	0.656250 2.750331 0.0205	0.495590 1.804365 0.1013	1.000000 ----- -----

Covariance Analysis: Ordinary			
Date: 10/11/19 Time: 11:18			
Sample: 2007 2018			
Included observations: 12			
Correlation			
t-Statistic			
Probability	AM	TM	
AM	1.000000		

TM	0.990076	1.000000	
	22.27853	-----	
	0.0000	-----	

ملحق رقم (3) التقدير

Dependent Variable: TFX
 Method: Least Squares
 Date: 10/10/19 Time: 22:29
 Sample: 2007 2018
 Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-49.44027	89.85849	-0.550201	0.5943
FX1	1.075438	0.018883	56.95208	0.0000
R-squared	0.996926	Mean dependent var		3661.000
Adjusted R-squared	0.996619	S.D. dependent var		3686.987
S.E. of regression	214.3828	Akaike info criterion		13.72442
Sum squared resid	459599.8	Schwarz criterion		13.80523
Log likelihood	-80.34649	Hannan-Quinn criter.		13.69449
F-statistic	3243.539	Durbin-Watson stat		1.609960
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (4)

تقدير الدالة اللوغرتمية

Dependent Variable: LOG(TFX)				
Method: Least Squares				
Date: 10/10/19 Time: 22:32				
Sample: 2007 2018				
Included observations: 12				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.094041	0.069314	1.356747	0.2047
LOG(FX1)	0.995529	0.008954	111.1842	0.0000
R-squared	0.999192	Mean dependent var		7.737195
Adjusted R-squared	0.999111	S.D. dependent var		1.031198
S.E. of regression	0.030748	Akaike info criterion		-3.974959
Sum squared resid	0.009455	Schwarz criterion		-3.894141
Log likelihood	25.84976	Hannan-Quinn criter.		-4.004881
F-statistic	12361.93	Durbin-Watson stat		1.480032
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (5) مخرجات بيانات الدراسة

	FX1	FX2	FX3	FX4	FX5	FX6	M1	M2	M3	M4	M5	AM	TM
2007	456	0	0	38	5	0	410	0.2	0.8	12	76	197	365
2008	630	1	2	26	9	0	526	0.2	0.8	18	123	481	793
2009	951	0	1	22	7	0	731	0.6	0.8	61	187	658	760
2010	1037	1	2	27	16	0	784	2	1	85	211	536	1003
2011	1469	6	3	43	28	1	1166	2	1	144	237	650	764
2012	1513	5	44	73	28	0	1294	9	5	126	229	725	1182
2013	1944	8	53	79	34	2	1652	17	16	131	304	1155	2191
2014	2933	19	57	86	57	5	2600	17	13	166	361	1990	3269
2015	7960	7	25	99	12	2	6142	37	12	313	142	3099	3924
2016	5764	9	34	166	19	2	6337	144	7	118	230	3790	4977
2017	5585	6	17	56	56	2	6401	0	9	250	295	5182	6134
2018	11160	36	968	90	138	0	5165	0	12	450	313	6260	7150